المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تحليل سياسات | 11 كانون الثاني/ يناير، 2024

مصر وغزة: ما قبل السابع من تشرين الأول/ أكتوبر وبعده

نجلاء مكاوي

مصر وغزة: ما قبل السابع من تشرين الأول/ أكتوبر وبعده

سلسلة: تحليل سياسات

11 كانون الثاني/ يناير، 2024

نجلاء مكاوي

مؤرخة مصرية، وباحثة زائرة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. حاصلة على الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر من جامعة المنصورة. عملت سابقًا في العديد من المؤسسات البحثية وقدّمت لها الدعم العلمي. صدرت لها عدة كتب، منها: **مشروع سورية الكبرى**، و**الحرب الباردة في أميركا اللاتينية**، و**الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي**، و**التوظيف السياسي للدين والقانون في مشروع محمد علي**، و**اليسار الجديد في أمريكا اللاتينية**، إضافة إلى مشاركتها في تأليف كتب أخرى في تاريخ العرب الحديث ونشرها الكثير من الدراسات والمقالات العلمية.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2024

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

أولًا: أوراق الضغط والتخلخل العابر 3

ثانيًا: غزة وأثمان الانقلاب 5

1. الخصومة مع حماس وشيطنتها 5

2. تدمير الأنفاق وعسكرة سيناء 7

ثالثًا: تعاون قَلِق وتقاطع مصالح 10

رابعًا: مصر وغزة بعد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 13

خاتمة 18

المراجع 19

تمتد الحدود أربعة عشر كيلومترًا بين غزة ومصر، الدولة العربية الوحيدة المتاخمة للقطاع، التي أضحت منفذه الوحيد إلى العالم الخارجي بعد حصاره وتطويقه. وإضافة إلى الاعتبارات الجيوسياسية والأمنية، ثمة اعتبارات عربية وإقليمية جعلت مصر، دائمًا، طرفًا رئيسًا ومؤثرًا في أي معادلة تتعلق بغزة، وفي المعادلة الفلسطينية. فمنذ بداية العدوان الإسرائيلي الحالي على غزة (7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023)، حامت أسئلة عدة حول موقف مصر وتصوراتها وما يدور في عقل صنّاع القرار فيها. بيد أن كثيرًا من تلك الأسئلة لم تستقر له إجابة واضحة، وبقي موقف مصر ودورها الأكثر ارتباكًا وتشوشًا، وربما غموضًا، خاصة أنه تشابك مع شؤون مصرية داخلية وخارجية، وعلى رأسها ما يُعدّ "قضايا الأمن القومي المصري"، وفق تعريف النظام الحاكم لها، التي تتموضع داخلها غزة والسياسة تجاهها وإدارة العلاقة معها، بوصفها إحدى تلك القضايا.

تدور الأسئلة حول محاور رئيسة: معبر رفح، فتحه وإغلاقه؛ واحتمال تهجير الغزيين إلى سيناء من عدمها، والعلاقة بين حماس والنظام المصري، وبين الأخير وإسرائيل، ودور مصر في الوساطة لوقف الحرب، وموقعها في التسويات الإقليمية القادمة التي فرضت ضرورتها فرضًا المقاومة الفلسطينية بإطلاقها معركة "طوفان الأقصى". وإن أردنا الوصول إلى بعض الإجابات، فلا يسعنا سوى العودة إلى ما قبل انفجار السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، والاقتراب من تلك المحاور والملفات، سعيًا للفهم.

قبل أن نشتبك مع ذلك كله، ونحاول استيضاح أبعاد الصورة، تتعيّن الإشارة إلى ثلاثة تواريخ مهمة علينا أخذها في الحسبان، ونحن نحاول فهم الموقف المصري؛ لأنها السبب في تشكيل محدّدات السياسة الخارجية المصرية تجاه غزة والقضية الفلسطينية عمومًا. **الأول**، هو تاريخ العدوان الثلاثي على مصر (تشرين الأول/ أكتوبر 1956) الذي شاركت فيه إسرائيل، بسبب غزة التي كانت تحت الإدارة المصرية، وتحديدًا بسبب عمليات الكتيبة الفلسطينية الفدائية 141 التي أمر بتشكيلها جمال عبد الناصر وأسند قيادتها إلى مدير الاستخبارات الحربية في قطاع غزة البكباشي (المقدم) مصطفى حافظ، فقد أدت عملياتها الفدائية الجسورة إلى قتل نحو 1400 إسرائيلي في ثلاثة عشر أسبوعًا (ما بين نيسان/ أبريل وتموز/ يوليو 1956) وضرب أمن إسرائيل، وتهديد المشروع الصهيوني برمّته[1]. لكن من نتائجها أيضًا عدوان إسرائيل على مصر وغزة، ومن ثم استقرار الدولة المصرية وأجهزتها السيادية والعسكرية على موقف رافض لتحمّل مسؤولية غزة على أي مستوى، بصرف النظر عن أي تحوّلات تالية في السياسة الخارجية المصرية.

التاريخ **الثاني** أخرج غزة وفلسطين كلها من الدائرة المصرية، وذلك في حزيران/ يونيو 1967، تاريخ الهزيمة المصرية والعربية. فإضافة إلى أنها رسّخت أقدام المشروع الصهيوني، وكانت بمنزلة تأسيس جديد وحقيقي له، فإنها فرضت واقعًا جديدًا على النظام الناصري؛ إذ كان عبد الناصر قبل الهزيمة يَعدّ فلسطين جزءًا من الأمة العربية، وقضيتها قضية تلك الأمة التي تتقدّمها مصر الناصرية، وفي هذا الإطار، كان الداعم الرئيس لتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964 برئاسة أحمد الشقيري، كما كان ذلك حرصًا منه على أن يكون للفلسطينيين كيان رسمي حتى لا تترك قضية فلسطين بيد شعبها ومنظماته الفدائية وثورته المسلحة التي قد تورّط مصر في صدام مع إسرائيل. أما بعد الهزيمة، فقد عمل عبد الناصر في مسارين، مع الفصل بينهما بحسم، أحدهما مصري والآخر فلسطيني، فمن أجل أن "يزيل آثار العدوان" ويحرر بلاده، ألقى بفلسطين وقضيتها على عاتق أصحابها، ودعم المقاومة الفلسطينية، ومدّ يد التعاون إلى حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، وحثّ قادتها على تصعيد أعمالها الفدائية ضد العدو، وأخذِ قضيتهم بأيديهم. وجاء دعمه حفاظًا على القوة العسكرية للمقاومة، وهي عنصر أساسي في المواجهة مع إسرائيل، وفي الوقت نفسه، كانت محاولة لتطويع الثورة الفلسطينية واستيعاب منظمات المقاومة التي كانت القوة العسكرية العربية

---

1 عبد القادر ياسين، **الحركة الوطنية الفلسطينية في القرن العشرين** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2022)، ص 325-326؛ ولتفاصيل عمليات الكتيبة العسكرية وما كبّدت العدو من خسائر، يُنظر: يونس الكتري، **حلقة مفقودة من كفاح الشعب الفلسطيني: الكتيبة 141 فدائيون** (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1987).

الوحيدة المستقلة، والقادرة على أن تكون التجسيد الملهم للحركة الشعبية العربية والمصرية المعادية لإسرائيل في مواجهة أي محاولة للتسوية مع الأخيرة. وجاء دعم السلطة الناصرية للمقاومة مشددًا على الفصل بين الجيش المصري والقوى الفلسطينية المسلحة، وتحرير سيناء، وفلسطين كلها، ومصالح الشعبَين الفلسطيني والمصري. في حين تطوّر الأمر حتى قبول عبد الناصر "مبادرة روجرز" في 23 تموز/ يوليو 1970، وهي مبادرة أعلنها وزير الخارجية الأميركي وليام روجرز William Rogers مع تصاعد المقاومة الفلسطينية وحرب الاستنزاف على الجبهة المصرية – الإسرائيلية، وتضمّنت وقف إطلاق النار، وإجراء مباحثات تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة، للوصول إلى اتفاق حول إقامة السلام العادل والدائم، على أساس قرار مجلس الأمن رقم 242 (22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967)، أي لتحقيق اعتراف متبادل بين الدول العربية وإسرائيل وانسحابها من الأراضي التي احتلتها في عام 1967. بعد ذلك، توترت العلاقة بين عبد الناصر والفلسطينيين؛ إذ نددت الفصائل الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية بقبوله المبادرة، وشنّت عليه هجومًا حادًا، واعتبرت قبوله بها خطوة في مسار تصفية القضية والحلول الاستسلامية[2]؛ ما وسّع الهوّة بين مَن أراد إزالة آثار العدوان وتحرير الجزء المحتل من بلاده (سيناء)، ومن أرادوا تحرير بلادهم المحتلة كاملة (فلسطين)، فدخلت المقاومة الفلسطينية في تناقض علني مع داعمها العربي الرئيس.

ما جرى بعد ذلك كان طبيعيًا، وتحديدًا التاريخ **الثالث**، المؤسِّس لعلاقة مصر بفلسطين إلى الآن، وهو تاريخ توقيع أنور السادات اتفاقيات "كامب ديفيد" (أيلول/ سبتمبر 1978) مع إسرائيل، الذي على أساسه عقدت مصر مع إسرائيل معاهدة سلام، حُيِّدت بها مصر رسميًا في الصراع العربي - الصهيوني، وأقامت أساسًا حاكمًا للسياسة الخارجية المصرية، ربطها منذ ذاك التاريخ وإلى الآن، بمصالح الولايات المتحدة ومواقفها، وبتحالفها الاستراتيجي مع الكيان الصهيوني، مع حرص نخبتها الحاكمة دائمًا على تأمين "كامب ديفيد"، والالتزام المشدد بها وبالخيارات كلها المستندة إليها، والالتزامات المترتبة عليها.

أحدث خروج مصر من الصراع مع إسرائيل الانقلاب الأول في طابع القضية الفلسطينية، فبعده، تحوّل الصراع العربي – الإسرائيلي إلى نزاع بين إسرائيل وكل دولة على حدة، بوصفه خلافًا حدوديًا قابلًا للحل بتسوية تقتضي استرجاع أراضيها التي احتلت في عام 1967، وتحويل قضية فلسطين نفسها إلى قضية الضفة الغربية وقطاع غزة؛ أي أيضًا الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1967، مثل باقي الدول العربية. فبعد اختيار النظام المصري الصلح مع إسرائيل، أجّل الرد العربي الرافض لهذا الخيار ظهور إسقاطاته ونتائجه الوخيمة مدة وجيزة، إلى أن جاء التحول الذي عمّم إسقاطات السلام المصري – الإسرائيلي مع احتلال العراق للكويت (2 آب/ أغسطس 1990) وتقويض النظام العربي القديم. فبعده، ضعفت مقاومة فكرة السلام المنفرد مع إسرائيل، وتكرس النموذج مع انطلاق المفاوضات المنفردة السورية والأردنية والفلسطينية مع إسرائيل بعد مؤتمر مدريد في عام 1991، التي قامت على أن السلام مع إسرائيل يتحقق باستعادة كل دولة على حدة أراضيها التي احتلت في حرب 1967، والأهم هنا كان الجانب الفلسطيني، أو تحديدًا منظمة التحرير الفلسطينية التي لم تكن بمنأى عن هذه التغيرات، فقد تحوّلت بالتدرّج إلى "نظام عربي"، يبحث عن دولته القُطرية في سلام منفرد مع إسرائيل، مثل السلام المصري، لكنها لم تدرك أن ما ينطبق على مصر التي أرادت إسرائيل إخراجها من المواجهة ولو بثمن إعادة كامل سيناء، لا ينطبق عليها، فمضت في مسار التسوية حتى وصلت بقضية فلسطين إلى توقيع اتفاق أوسلو (13 أيلول/ سبتمبر 1993) الذي كان الانقلاب الثاني في طبيعة القضية بعد معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية[3]، فقد حوّل الأراضي المحتلة إلى مجرد أراضٍ متنازع عليها، واكتفى

---

2 لتفاصيل بيانات المنظمة وتصريحات قادتها ومختلف الفصائل الفلسطينية ضد عبد الناصر ومبادرة روجرز، يُنظر: **اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني عشر من 1970/7/1 إلى 1970/12/31** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1971)، ص 121 وما بعدها.

3 عزمي بشارة، **صفقة ترامب – نتنياهو: الطريق إلى النص، ومنه إلى الإجابة عن سؤال ما العمل؟** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص 82، 85 - 89.

بحكم ذاتي للسكان من دون الأرض في الضفة والقطاع، وبموجبه أُسّست السلطة الوطنية الفلسطينية (1994) لتكون كيانًا مؤقتًا لإدارة شؤون الحكم الذاتي للفلسطينيين فيهما، وبهذا أُزيح العائق الفلسطيني تمامًا من طريق الأنظمة العربية الراغبة في الصلح مع إسرائيل وإقامة علاقات معها، فحثّوا خُطاهم في طريق التطبيع، الذي تعبّد أمامهم، بذريعة أنهم لن يكونوا أكثر فلسطينية من الفلسطينيين[4]، وبقي يمر بفترات مد وجزر، حتى وصلنا إلى عام 2020 وما يسمى اتفاقيات إبراهيم للتطبيع بين دول عربية وإسرائيل، التي دفعت قطار التطبيع بأقصى سرعته، إلى أن جاء السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، فأوقفته عنوة غزة، شعبًا ومقاومة، بلحمها الحيّ.

أولًا: أوراق الضغط والتخلخل العابر

حافظت مصر مبارك (نسبة إلى الرئيس حسني مبارك) على ترسيخ مكانتها بوصفها القوة الرئيسة الضامنة استقرار الإقليم، كونها قوة مُحيِّدة في الصراع، أو لنقُل قوةَ السلام، وارتباطًا بذلك لم يبرح ملف "التسوية السلمية" مكانته المركزية في السياسة الخارجية المصرية، وفي المعادلة الفلسطينية، اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين. أما بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في عام 2007 وتصاعد الصراع الفلسطيني الداخلي، فقد ارتكزت جهود القاهرة على الحفاظ على نفوذها في ملفات عدة، أهمها الحرص على احتكار ملف المصالحة وعدم السماح لأي طرف بانتزاعه، أو حتى تقاسمه معها، مع تأييدها قيادة السلطة الفلسطينية في رام الله، واعتبارها القيادة الشرعية وتعزيز التعاون الأمني معها ومع حركة فتح، وحرصت مصر أيضًا على قنوات التواصل مع فصائل المقاومة الفلسطينية، وعلى رأسها حماس التي دان لها حكم غزة، من أجل أن تضمن بقاء تأثيرها. وفي هذا، ولسنوات كثيرة تالية، أحكمت مصر قبضتها على ورقتين مهمتين كانتا أداتي الضغط الفعالتين بيدها، في إدارة العلاقة مع غزة وحاكميها.

الورقة الأولى: معبر رفح البري: المعبر الحدودي الذي يقع في جنوب القطاع، ويصله بسيناء المصرية، الذي، على الرغم من أنه لا يخضع لسيطرة إسرائيل وفقًا لاتفاقية المعابر بينها وبين السلطة الفلسطينية التي وقعت في إطار انسحاب الأولى من القطاع في عام 2005[5]، فإن فتح المعبر وإغلاقه قد خضع، كثيرًا، لإملاءات إسرائيل وهواها، خاصة بعد سيطرة حماس على غزة في عام 2007 وإحكام حصارها الذي شاركت فيه مصر بإغلاق المعبر، في حين كانت ذروة إحكام الحصار المصري – الإسرائيلي على القطاع في أثناء عدوان الاحتلال عليه في عامي 2008 و2009. لكن مع ذلك النفوذ الإسرائيلي والترتيبات الأمنية والسياسية بين مصر وإسرائيل، بقي المعبر، وهو شريان الحياة لغزة، أداةً بيد القاهرة وورقة ضغط رئيسة دائمًا ما استخدمتها لتعزيز موقعها وتثبيت محورية دورها في مجرى الأمور، وللتأثير في حماس؛ فتعلّق فتحه وإغلاقه بمدى رضا القاهرة عن سياسات الحركة والضغط عليها لقبول تسوية أو وقف تصعيد، وهذا بالطبع لم يتعارض مع رغبة إسرائيل وتأثيرها.

---

4 للتفاصيل، يُنظر: عزمي بشارة، "في تطبيع غير الطبيعي (1-3)"، **العربي الجديد**، 2016/8/17، شوهد في 2023/1/7، في: https://bit.ly/47so04L

5 وقّعت الاتفاقية في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، عندما كانت السلطة الفلسطينية مسيطرة على القطاع، وتضمّنت الضوابط المنظمة لحركة المرور من الأراضي الفلسطينية المحتلة وإليها من خلال المعابر كلها، ووفقًا لها يُدار معبر رفح من السلطة الفلسطينية على الجانب الفلسطيني، وتكون مصر مسؤولة عن إدارة الجانب المصري، على أن يكون الاتحاد الأوروبي طرفًا ثالثًا يُراقب التزام الطرف الفلسطيني بتنفيذ الاتفاق. وعمليًا أوقفت إسرائيل العمل في المعبر في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2005، في سياق عملية فك ارتباطها بالقطاع وانسحابها منه. وبقيت الاتفاقية سارية منذ ذلك الوقت وحتى سيطرة حماس على قطاع غزة في حزيران/ يونيو 2007، وبعدها انسحبت السلطة الفلسطينية وتعطّل العمل بالاتفاقية، وتوقفت الرقابة الأوروبية. اعتبرت مصر أن المعبر، بذلك، لا تتوافر فيه الشروط الواردة في الاتفاقية، ومن ثم هي غير ملزمة بتشغيله بشكل طبيعي. وبناء عليه، بين عامي 2007 و2017 لم يكن ثمة اتفاقيات تنظّم عمله بين الجانبين المصري والفلسطيني، فأغلقته مصر لفترات طويلة، ولم تفتحه إلّا في فترات متباعدة، ولذلك خضع لحساباتها في إدارة علاقتها بحماس. في حين عادت السلطة الفلسطينية إلى إدارة المعبر في إطار اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس، الموقّع في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2017 برعاية مصرية، وعرض الاتحاد الأوروبي العودة إلى موقعه للعمل في المعبر وإعادة اتفاقية المعابر، لكن ذلك لم ينفّذ، كما انعكس الخلاف الفلسطيني الداخلي مرة أخرى على إدارته، وفي كانون الثاني/ يناير 2019 سحبت السلطة الفلسطينية موظّفيها من المعبر، وتسلّمته حماس، وبقي تحكّم الجانب المصري فيه يخضع لاعتبارات سياسية وأمنية، تخص علاقة مصر بحماس وإسرائيل التي سيطرت بشكل مباشر وغير مباشر على المعبر.

إن تجاوزنا سبب غلق السلطة المصرية المعبر، وما إذا كان ضعفًا أو عجزًا أو حسابات خاصة ضمن تصوراتها لإدارة العلاقة مع غزة، ونظرنا إلى ما نتج واقعيًا من ذلك، فسنجد أن مع إغلاقها المعبر قد اكتسبت ورقة ضغط أخرى، **الورقة الثانية**، حازت أهمية كبرى للطرفين المصري والفلسطيني، ألا وهي **الأنفاق.** فقد فتحت السلطة المصرية منفذًا غير شرعي للغزّيين بسماحها بالتوسع في حفر الأنفاق بين رفح المصرية ورفح الفلسطينية، وتولى جهاز المخابرات العامة تحت قيادة اللواء عمر سليمان مراقبة هذه العملية، وهو كان عقل الرئيس مبارك ولسانه في التعامل مع السلطة الفلسطينية وحماس وفصائل المقاومة عمومًا. وعلى الرغم من أن اللجوء إلى فتح تلك القناة استهدف في الأساس توفير السلع والإمدادات التي يحتاجها القطاع، فإنه قد مرّ عبرها السلاح من سيناء إلى المقاومة في غزة، وبعلم السلطات المصرية، ولم يكن ذلك دعمًا من مبارك لتلك المقاومة أو تهاونًا أمنيًا، بل لأسباب عدة: **أولها**، فتح متنفس حتى لا تنفجر الأوضاع في غزة المحاصرة التي يضرب انفجارها أمن مصر في الصميم، وتحديدًا من بوابتها الشرقية (سيناء)؛ و**ثانيها،** التحكم في حركة دخول السلاح إلى غزة، فأن يتم ذلك تحت عين أجهزته، أفضل كثيرًا؛ إذ سيمنحه إمكانية التحكم النسبي في خفض سقف قدرات المقاومة التسليحية؛ أما **ثالثها**، فكان امتلاك السلطة المصرية ورقة ضغط إضافية على حماس؛ إذ باتت الأنفاق منفذًا آخر لغزة بيد تلك السلطة، تستخدمه وقت تشاء، فضلًا عن أنه ضمِن لها تأثيرًا وأهمية أكبر لدى الجانب الإسرائيلي. وبناءً على ذلك، جاءت مراوغة مبارك الدائمة في ردّه على المعترضين على فتح الأنفاق والمطالبة بإغلاقها، واستمرت القاهرة باستخدام أدواتها، وفق ما تراه مصلحة الأمن القومي المصري، مع الالتزام الكامل بدورها ووضعها المحدد داخل إطار "كامب ديفيد"، ذاك الذي تعرّض لخلخلة عابرة، بقوة مطرقة الثورة، ثورة كانون الثاني/ يناير 2011.

حينما كانت الثورة المصرية في أوجها، وكذلك محاولات إجهاضها، فجّر مشاعر العداء لإسرائيل قتل سلاحها الجوي، بعد اختراقه الحدود المصرية، خمسة جنود مصريين في 18 آب/ أغسطس 2011، واندمجت هذه المشاعر في حركة الثورة الفائرة، وتطوّرت حتى وصلت إلى مشهد الذروة، ذاك الذي شكل استثناء في تاريخ العلاقات مع الكيان الصهيوني منذ أن أضحت ثمة علاقات سلام وتطبيع معه؛ ففي خضم شحن ثوري شعبي، وفي التاسع من أيلول/ سبتمبر 2011، اتجهت أفواج المتظاهرين من ميدان التحرير في القاهرة إلى مقر السفارة الإسرائيلية في الجيزة، وباستخدام المعاول والعصيّ، حطّم عدد كبير من الشباب المصري، أبناء "جيل السلام"، الجدار العازل الذي بنته السلطات أمام البناية التي استقر في أعلاها مقر السفارة حماية لها، ثم تسلّق أحدهم البناية حتى وصل إلى الطابق الخاص بالسفارة وأنزل العلم الإسرائيلي ورفع العلم المصري مكانه، بعد أكثر من ثلاثين عامًا قضاها ذلك العلم يرفرف على ضفاف النيل ويجثم ساريه على أرضه. كما تسلق بعض المحتجين البناية واقتحموا المقر، ومن شرفته رموا على المتظاهرين أوراق السفارة ووثائقها. خلال ذلك صدحت حناجر الغاضبين، بسقوط إسرائيل، وأنها كانت وستبقى عدوَّ مصر الأول، وطالبوا بقطع العلاقات معها وطرد سفيرها وإلغاء اتفاقيات كامب ديفيد، بوصفها إحدى أهم ركائز سياسات النظام الذي طالب الثوار بإسقاطه وتغيير سياسات تلك الدولة تغييرًا جذريًا. بذلك المشهد الدرامي الاستثنائي الذي عاينه العالم، ارتعدت فرائص إسرائيل خوفًا، ليس على طاقمها الدبلوماسي الذي أمّنه المجلس العسكري الحاكم آنذاك وأخرجه سالمًا من البلاد بعد تدخل واشنطن وضغطها[6]، بل على مصر "كامب ديفيد"، واستقرار السلام مع مصر، في ظل اتجاهات الرأي العام ضد إسرائيل، فقد بدا أن ثمة تخلخلًا قد يصيب ركائز علاقتها الحساسة والمهمة مع مصر.

---

6 لم تعلن إسرائيل إعادة فتح سفارتها في القاهرة، سوى بعد مرور أربعة أعوام على أحداث 9 سبتمبر 2011، وذلك في 9 أيلول/ سبتمبر 2015، كما توارت البعثة الدبلوماسية الإسرائيلية وبقيت إسرائيل فترة طويلة تخشى استقرارها في مكان معلن في قلب القاهرة، حتى استقر بها المقام في حي المعادي، مع عمليات تأمين مشدّدة قامت بها الأجهزة الإسرائيلية ذاتها. ينظر: أسمهان سليمان، "الانتهاء من اختيار المقر الجديد لسفارة إسرائيل في المعادي"، **مدى مصر**، 2017/8/29، شوهد في 2023/1/7، في: https://bit.ly/3RMYwcf

قبل ذلك وبعده، تركت الثورة بعض التأثيرات الإيجابية في السياسة المصرية تجاه غزة التي بدأت تتنفس الصعداء وتنفتح نسبيًا على العالم الخارجي؛ إذ اتخذت السلطات المصرية في أيار/ مايو 2011 إجراءات عدة لتسهيل حركة الفلسطينيين عبر معبر رفح، وسمحت بدخول الزوّار العرب والأجانب إلى القطاع، وذلك دليل إيجابي على تغيير السياسات السابقة تجاه غزة.

جاء أول عدوان إسرائيلي على غزة بعد الثورة في 9 آذار/ مارس 2012، فتدخّلت مصر بصفتها الوسيط من أجل وقف إطلاق النار، ونجحت في ذلك، ودلّت تفاصيل تدخلها على أن ثمة تغيرًا ما حدث في الموقف المصري من الاعتداءات الإسرائيلية على غزة؛ إذ بدا آنذاك أن مصر انتقلت من أداء دور الوسيط المنحاز ضد حماس والمقاومة، إلى أداء دور الوسيط المحايد[7]. أما في أثناء حكم الرئيس محمد مرسي وجماعة الإخوان (30 حزيران/ يونيو 2012–3 تموز/ يوليو 2013)، فقد شنت إسرائيل عدوانًا جديدًا على غزة في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، فأعلنت مصر عن رفضها العدوان ودعمها المقاومة، ونشطت دبلوماسيًا وسياسيًا على المستويات العربية والإقليمية والدولية من أجل وقف العدوان، والتوصل إلى اتفاق تهدئة يضمن الشروط والمطالب الأساسية في غزة ويُحقّقها، كما سحبت مصر سفيرها من إسرائيل، وفتحت معبر رفح، وسمحت بعبور المساعدات إلى القطاع، ما جعل بعض المراقبين يرى أن ردة الفعل المصرية على العدوان كانت مختلفة اختلافًا جذريًا هذه المرة عن نظام مبارك الذي كانت إسرائيل تعوّل في كل عدوان لها على غزة على تعاونه من خلال استخدامه أوراقه الكثيرة في حدود القطاع، للضغط على المقاومة الفلسطينية وجعلها تقبل بالشروط الإسرائيلية[8]. ورأى بعض آخر أن أداء الإخوان المسلمين وموقفهم من غزة وإسرائيل والقضية عمومًا، لم يختلف كثيرًا عن نظام مبارك. وبعيدًا عن تقييم سياسة الإخوان واختلافها من عدمه، فما من شك في أن الثورة قد ضخّت في نهر العلاقة مع غزة مياهًا جديدة وأكثر صفاء، إلى أن تعكرت تمامًا، بهزيمة الثورة (3 تموز/ يوليو 2013)، وسيطرة المؤسسة العسكرية على حكم مصر.

ثانيًا: غزة وأثمان الانقلاب

عقب انقلاب الجيش بقيادة عبد الفتاح السيسي على حكم الرئيس مرسي في الثالث من تموز/ يوليو 2013، استعاد نظام كامب ديفيد تماسكه بعد الهزة المؤقتة التي تعرّض لها، ولم يكن انقلابًا على حكم الإخوان فحسب، بل أيضًا على التغييرات البسيطة التي أفرزتها الثورة في سياسة مصر تجاه فلسطين وإسرائيل، فعادت السياسة إلى أُسسها القديمة بحرص أكبر على استقرار السلام مع إسرائيل، يضاف إليه التنسيق معها بشأن الوضع الأمني في سيناء، وزاد عليها صدام وتوتر عنيفان بين مصر وحماس، دفع بغزة إلى فترة عصيبة في علاقتها بجارتها امتدت إلى أكثر من عامين (2014 و2015)، كان محرّكها الأساسي التطورات السياسية داخل الأخيرة. ويمكن توزيع تجلّيات ذلك على محورين، عملت عليهما السلطة العسكرية في مصر بالتوازي: **الأول** سياسي – دعائي، يخص حماس؛ و**الثاني** عملي - عسكري، في المجال المكاني الأكثر حساسية للدولة المصرية، والمرتبط بغزة، الذي استهدفت منه حماس أيضًا: سيناء.

1. الخصومة مع حماس وشيطنتها

ضمن مقتضيات إحكام السلطة العسكرية سيطرتها على البلاد وتدعيم شرعيتها (الشرعية التفويضية) التي كان عمادها الرئيس "الحرب على الإرهاب"، ذلك الذي كان "محتملًا" في البداية، ثم أمسى واقعًا، وفي إطار إسباغ

7 للتفاصيل يُنظر: عزمي بشارة، **ثورة مصر: الجزء الثاني: من الثورة إلى الانقلاب** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 538 - 541.

8 المرجع نفسه، ص 546.

المشروعية على قمعها العنيف ضد جماعة الإخوان؛ دفعت تلك السلطة بحركة حماس، المرتبطة بالجماعة، في مطحنة الصراع الداخلي، فزجّت بها في الرصيف المعادي، ووضعتها طرفًا رئيسًا في المعركة التي تخوضها ضد الإخوان، وفي حملة تشويه منظّمة، صنّفت الحركة العدو الخارجي الأول الذي تواطأت معه الجماعة ضد مصالح البلاد وسعيًا لتدمير الدولة. وإضافة إلى العلاقة بين حماس والجماعة التي اجتهد الانقلاب في توظيفها داخليًا لشرعنة قمع الجماعة وحصار غزة ومعاداة حكامها، فإنه كان حريصًا على فتح صفحة تعاون جديدة مع إسرائيل، يُعزّز خلالها علاقته بها ويحصل على دعمها، خاصة لدى واشنطن، وهو ما حصل في الشهور التالية لإطاحة الرئيس مرسي، وتعدّدت تجلياته، وأهمها التنسيق الأمني غير المسبوق بين مصر وإسرائيل في سيناء، وتدخّل إسرائيل لدى واشنطن لإلغاء تجميد المساعدات العسكرية لمصر، وغير ذلك.

جرت الحملة ضد حماس في قناتين رئيستين: **الأولى** خطابية ودعائية، بالهجوم الشديد على الحركة وتشغيل الآلة الدعائية ضدّها في أقصى طاقتها. أما القناة **الثانية**، فكانت ساحة القضاء المصري؛ إذ صدرت أحكام قضائية عدة، لا تعدو أكثر من كونها تطبيقًا لقرار سياسي ودعمًا له. صدر الحكم الأول في 2014/3/4 عن محكمة الأمور المستعجلة التي قضت بحظر نشاط حركة حماس في مصر والتحفّظ على أموالها وغلق مقارها كلها في البلاد، وكان حكمًا مؤقتًا لحين الفصل في دعويين جنائيتين كانت تنظر فيهما محكمة جنايات القاهرة، وواجه فيهما أعضاء من حماس وقادتها اتهامات بالتخابر واقتحام السجون في مصر في أثناء ثورة كانون الثاني/ يناير، وهي الاتهامات ذاتها التي وُجِّهَت إلى الرئيس الأسبق مرسي وبعض قادة جماعة الإخوان[9].

اتخذت الدعاية المضادة منحًى تصاعديًا بتدهور الوضع الأمني في سيناء، الذي وضعه الخطابان الرسمي والإعلامي على عاتق حماس، وحمّلها مسؤوليته، إلى حد أن صُوّرت غزة بوصفها الخطر الرئيس على الأمن القومي المصري، ما كان طبيعيًا معه أن تصدر محكمة قضائية حكمًا بتصنيف حركة حماس "منظمة إرهابية" في 2015/2/28، واتهامها بالضلوع في قتل المتظاهرين إبان الثورة والاعتداءات المسلحة على الجيش المصري في سيناء[10]، وبالطبع بتحالفها في ذلك مع جماعة الإخوان "الإرهابية" هي الأخرى، بحسب تصنيف الدولة المصرية. بيد أن الحكومة ارتأت إلغاء هذا الحكم، نظرًا إلى ما أثاره من جدل شديد، وما قد يفرضه من قيود عليها في التعامل مع حركة حماس؛ فطعنت فيه وأُلغي فعلًا[11]. جنائيًا، وفي الدعويين المذكورتين، حكمت المحكمة التي كانت تنظر في قضية "اقتحام السجون" على 107 أشخاص، بينهم 70 شخصًا من قادة حركة حماس وعناصرها بالإعدام شنقًا، إلى جانب الحكم على محمد مرسي ومرشد الإخوان[12]. وتجدر الإشارة إلى أن قائمة المحكوم عليهم من حماس ضمّت أشخاصًا فارقوا الحياة قبل ثورة كانون الثاني/ يناير 2011، وأسيرًا في سجون الاحتلال منذ عام 1996، وآخرين لم يدخلوا مصر في حياتهم، حسبما أعلنت الحركة[13].

أما في "قضية التخابر الكبرى" التي اتُّهم فيها قادة من جماعة الإخوان بالتخابر مع منظمات خارجية، هي حركة حماس والحرس الثوري الإيراني، في أثناء الثورة، للإعداد لعمليات إرهابية داخل البلاد وإفشاء أسرار أمنها القومي وإشاعة الفوضى فيها، فقد قضت المحكمة بإعدام 16 شخصًا، على رأسهم خيرت الشاطر، وجاءت حيثيات الحكم، أسبابه ومنطوقه، في وثيقة إدانة مفصلة لحماس، مؤلّفة من 385 صفحة، تكفي وحدها لتصويرها عدو البلاد الرئيس، وربما الوحيد[14].

---

9 "قضاء مصر يحظر حماس والحركة تستنكر"، **الجزيرة نت**، 2014/3/4، شوهد في 2023/1/7، في:https://bit.ly/3tzXZTf

10 "محكمة مصرية تقضي بتصنيف حماس منظمة إرهابية"، **بي بي سي عربي**، 2015/2/28، شوهد في 2023/1/7، في: https://bit.ly/3H8nC0f

11 طعنت الحكومة في الحكم عبر هيئة قضايا الدولة التي تمثلها في المحاكم، وفي 2015/6/6 قررت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة إلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة باعتبار حركة حماس منظمة إرهابية، لعدم اختصاص المحكمة في النظر في هذه الدعوى. وقد لقي الحكم ترحيبًا من حركة حماس التي كانت تسعى حثيثًا حينها لتحسين العلاقة مع مصر، وتصوّرت أنه بادرة منها لفتح صفحة جديدة بينهما، لكن أوانها لم يكن قد حان بعد. ينظر: أحمد جمعة، "حماس ترحّب بقرار محكمة الأمور المستعجلة بإلغاء حكم اعتبار الحركة منظمة 'إرهابية'"، **الجزيرة نت**، 2015/6/6، شوهد في 2023/1/7، في: https://bit.ly/48t9E5h

12 حكم محكمة جنايات القاهرة في قضية النيابة العامة رقم 56460 لسنة 2013 جنايات قسم أول مدينة نصر، الصادر في 2015/5/16.

13 "حماس تأسف لحكم القضاء المصري وتصفه بالمسيس"، **الجزيرة نت**، 2015/5/16، شوهد في 2023/1/7، في: https://2u.pw/fcj4jeL

14 حكم محكمة جنايات القاهرة في قضية النيابة العامة رقم 56458 لسنة 2013 جنايات قسم أول مدينة نصر، الصادر في 2015/6/16.

لم يستهدف ذلك كله حماس بذاتها، بصفتها تنظيمًا إسلاميًا فحسب، بل ما تمُثّله، أي غزة، وما هي جزء منه، أي القضية الفلسطينية، ففتح مدى العلاقات مع إسرائيل وترسيخ أُسسها لا يستقيم مع دعم الرأي العام المصري لفلسطين وتأجيج عدائه لإسرائيل، وكذلك ضرورات السيطرة على سيناء المضطربة، والعنصر المهم في الترتيبات الإقليمية، الأمنية والسياسية؛ سيناء التي يصلها بغزة معبرٌ وأنفاقٌ.

2. تدمير الأنفاق وعسكرة سيناء

ما بعد 24 تشرين الأول/ أكتوبر 2014 ليس كما قبله. في إحدى ساعاته شنّت "جماعة أنصار بيت المقدس" الإرهابية – قبل أن تُبايع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، ويصبح اسمها "ولاية سيناء" بأسبوعين 2014/11/10 - هجومًا على نقطة تفتيش عسكرية في كرم القواديس في الشيخ زويد شرقي العريش، وهي مركز أمني استراتيجي للجيش المصري؛ ما أسفر عن قتل نحو 30 جنديًا واستيلاء المهاجمين على كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر النوعية ودبابة ومدرعة تابعتين للجيش[15]. كان الهجوم الأكثر دموية ضد قوات الجيش حتى ذلك الوقت. تحرّكت السلطة المصرية على الفور، وفي كلمته عقب الحادثة، أشار السيسي بأصابع الاتهام إلى غزة: "إن هناك دعمًا خارجيًا تم تقديمه لتنفيذ هذه العملية ضد الجيش المصري [...] مصر تخوض حرب وجود [...] المؤامرة كبيرة ضدنا [...] الإجراءات التي اتخذناها اليوم سوف تبقى في إطار التطور الذي حدث [...] سوف يجابهه تطور من عندنا، والمنطقة الحدودية بيننا وبين القطاع لا بد هيبقى في إجراءات تتعمِل لإنهاء هذه المشكلة من جذورها، مشكلة رفح والمنطقة الحدودية"[16].

تحركت السلطة المصرية بناء على مُعطيات وأهداف محددة، فعلى نحو واضح لا التباس فيه، رأت أن مصدر مشكلة سيناء الرئيس هو غزة والأربعة عشر كيلومترًا الفاصلة بينهما، فاعتبرت غزة مصدر السلاح للجماعات الجهادية في سيناء، فضلًا عن أن حكّامها هم حلفاء لعدو الحكم المصري (الإخوان). هذا ظاهر ما أعلنته القاهرة، وعلى أساسه اتّخذت إجراءات في سيناء ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بغزة، ضمن سياق تصعيد "الحرب على الإرهاب"، ودخولها منعطفًا جديدًا، مجاله سيناء، تلك التي تمّت عسكرتها ودفع أهلها أثمان ضرورات تلك الحرب، وكذلك أهل غزة.

كان القراران الرئيسان والمترابطان: **إقامة منطقة عازلة على الحدود مع القطاع** و**إنهاء أمر الأنفاق** التي كانت ممر البضائع والسلع إلى أهالي القطاع المحاصر، وكان الجيش المصري قد بدأ حملة لتدمير الأنفاق منذ آب/ أغسطس 2012، ضمن مهمات العملية "نسر 2" التي أطلقتها القوات المسلحة ضد الإرهاب عقب هجوم شنّه مسلحون على نقطة تفتيش للجيش في رفح راح ضحيته 16 جنديًا مصريًا، لكن ومنذ نهايات عام 2014، اتّسع نطاق الحملة واشتدت من أجل الإجهاز عليها تمامًا.

من أبرز التقنيات الجديدة التي استخدمها الجيش المصري لهدم الأنفاق، ضخ مياه البحر داخل التربة عبر أنابيب مدّها على طول الحدود، بهدف إغراق الأنفاق وخلخلة التربة المحيطة بها كي تنهار. ذلك على الرغم من خطورة استخدام تلك التقنية وأضرارها على الأراضي الزراعية وخزانات المياه الجوفية الفلسطينية، فضلًا عن إيذاء أصحاب البيوت في المناطق الحدودية[17]. ولجهة العقوبة القانونية، أصدر السيسي قرارًا بقانون استُبدل بنص المادة 82 مكررًا من قانون العقوبات نصًا آخر، غلّظ عقوبة حفر الأنفاق في المناطق الحدودية؛

15 أعلن التنظيم مسؤوليته عن الهجوم وعرض جانبًا منه في تسجيل مرئي، ينظر: "'أنصار بيت المقدس' تتبنى هجوم كرم القواديس بسيناء"، **الجزيرة نت**، 2014/11/15، شوهد في 2024/1/7، في: https://bit.ly/48uAxWl

16 "كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي للأمة عقب الحادث الإرهابي"، **الهيئة العامة للاستعلامات**، 2014/10/26، شوهد في 2024/1/7، في: https://2u.pw/JLcoOha

17 "فصائل: ضخ المياه بغزة جريمة بحق الفلسطينيين"، **الجزيرة نت**، 2015/9/20، شوهد في 2024/1/7، في: https://bit.ly/3H7JCIC

إذ نصّت المادة الجديدة على أن يعاقب بالسجن المؤبد كل من حفر أو أعدّ أو جهّز أو استعمل طريقًا أو ممرًا أو نفقًا تحت الأرض في المناطق الحدودية للبلاد، بقصد الاتصال بجهة أو دولة أجنبية أو أحد رعاياها أو المقيمين فيها، أو إدخال أو إخراج أشخاص أو بضائع أو سلع أو معدات أو آلات أو أي شيء آخر، مقوّمًا بمال أو غير مقوّم. وعلى أن يعاقب بالعقوبة ذاتها من علم بذلك، ولم يُبلّغ السلطات[18].

وبحلول نهاية عام 2015 كان الجيش قد دمَّر أكثر من ألفي نفق بين غزة والأراضي المصرية[19]، ما خلّف أضرارًا كثيرة على الأوضاع الاقتصادية والبيئية في غزة، وكذلك في سيناء التي نالها نصيب وافر من إجراءات "الحرب على الإرهاب" وضروراتها.

وبعد أيام من هجوم كرم القواديس، شرع الجيش المصري في عملية إخلاء رفح بالكامل من أهلها[20] لإنشاء منطقة عازلة بين القطاع وسيناء. وبدأت إجراءات العزل والتهجير القسري التي استندت مشروعيتها إلى مرسوم أصدره رئيس الحكومة بعد الحادثة بخمسة أيام، قضى بعزل منطقةٍ وإخلائها على امتداد الحدود مع غزة، تبلغ مساحتها 79 كيلومترًا مربعًا، وحتى نحو سبعة كيلومترات داخل سيناء، ما يعني أنها شملت معظم مدينة رفح. ونصّ المرسوم على أنه في حالة امتناع أي مقيم فيها عن الإخلاء ودّيًا، فسيتم الاستيلاء جبرًا على ما يملكه أو يحوزه أو يضع يده عليه من عقارات ومنقولات المنطقة[21]. وكان المبرر الوحيد للسلطات المصرية هو إغلاق الأنفاق التي هي معبر الأسلحة والمقاتلين من غزة إلى سيناء، بحسب زعمها[22].

مضت السلطات في عملية إخلاء البيوت قسرًا من أهلها وهدمها وتوسيع المنطقة العازلة[23] بالتوازي مع تدمير الأنفاق، وذلك كله في حومة المعركة بين قوات الجيش وعناصر تنظيم داعش (ولاية سيناء)، التي لم يُطفِئ لهيبها إحكام الحصار على غزة ومعاداة الفصيل الذي يسيطر عليها وتشريد أهل رفح ومعاناة جميع أهل سيناء التي أضحت معسكرًا كبيرًا تحت قبضة أمنية خانقة.

إجمالًا، انعكست تلك الحالة على ثلاثة ملفات: **أولها** إدارة معبر رفح، منفذ الغزيين الشرعي وورقة الضغط والمساومة المهمة بيد القاهرة؛ فتوازيًا مع الحرب على الأنفاق، ألغت السلطات المصرية الإجراءات التي اتخذتها في أيار/ مايو 2011 لتسهيل حركة الفلسطينيين عبر المعبر، وأعادت اشتراط الحصول على موافقة أمنية للفئات العمرية كلها، بعد أن كان هذا الإجراء مقتصرًا على الذكور الذين تراوح أعمارهم بين 18 و40 عامًا. إضافة إلى زيادة عدد أيام إغلاق المعبر، وتراجع عدد ساعات العمل فيه في الأيام التي فُتح فيها أربع ساعات؛ إذ أُغلق مدة 241 يومًا خلال عام 2014، و344 يومًا في عام 2015[24]. أما الملف **الثاني**، فكان الخاص بالوساطة التي كثيرًا ما حرصت مصر على احتكارها، وهكذا فعلت حتى في ذروة صدامها مع حماس، ما تجلّى في تدخّلها للتهدئة إبان الحرب على غزة في عام 2014، الذي انعكس عليه ذلك الصدام ورفضها تمكين المقاومة من تحقيق أي مكاسب سياسية؛ إذ تجاوزت الخارجية المصرية المقاومة عند صوغ مبادرتها، كما تجاوزت الإشارة إلى أي من مطالبها، لذلك رفضتها المقاومة. في المقابل، ساوت المبادرة المصرية، في

---

18 "قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم 21 لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات"، الصادر في 2015/4/8، **الجريدة الرسمية**، العدد 14 مكرر (ج)، 2015/4/8.

19 **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014 - 2015**، تحرير محسن صالح (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016)، ص 149.

20 بدأ الجيش بهدم المباني الحدودية في تموز/ يوليو 2013، لكن وتيرة عمليات الهدم اتسعت وارتفع منسوبها واختلفت الخطة التي تمت في إطارها بعد 24 تشرين الأول/ أكتوبر 2014.

21 قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1957 لسنة 2014، الصادر في 2014/10/29، **الجريدة الرسمية**، العدد 43 مكرر (د)، 2014/10/29. ومرفق بنص القرار خريطة توضح معالم المنطقة وحدودها والإحداثيات.

22 هيومن رايتس ووتش، "ابحثوا عن وطن آخر ... عمليات الإخلاء القسرية في رفح المصرية"، 2015/9/22، شوهد في 2024/1/7، في: https://2u.pw/iQtigXb

23 حتى منتصف عام 2018 كان الجيش قد هدم رفح بالكامل تقريبًا، وطرد جميع سكانها البالغ عددهم 70 ألفًا. ينظر: هيومن رايتس ووتش، "'اللي خايف على عمره يسيبنا' ... انتهاكات قوات الأمن المصرية ومسلحي داعش في شمال سيناء"، 2019/5/28، شوهد في 2024/1/7، في: https://bit.ly/3TXSQ1I

24 **التقرير الاستراتيجي**، ص 149.

نصّها، بين الأعمال العسكرية الإسرائيلية ضد قطاع غزة وعمليات المقاومة، بوصفها "أعمالاً عدائية"، وقد قبلها الجانب الإسرائيلي لكونها حرمت حماس من أي إنجازات حقيقية على الأرض، في حين ضمنت ألّا تُقدّم إسرائيل أي تنازلات. كما رفضت مصر لاحقًا تعديل المبادرة لتلبية مطالب المقاومة الفلسطينية[25].

في ارتباط وثيق بذلك كله، وعلى الضد من العلاقة مع حماس، كانت العلاقات بين مصر وإسرائيل هي الملف **الثالث**، فلم تشهد، وأُسسُها، استقرارًا فحسب، بل أيضًا تعاونًا أمنيًا ارتفع منسوبه إلى حد قياسي، كان مجاله سيناء، من أجل مواجهة الإرهاب فيها، بحسب المعلن. ولكون تل أبيب تدعم النظام الحاكم في مصر على الصعد كلها، فقد قدّمت دعمًا عسكريًا واستخباريًا للجيش المصري، بقي يتصاعد منذ عام 2013 وخلال الحرب على الأنفاق وما تلاها، وهذا لم يبقَ سرًا، فقد اعترف الرئيس المصري علنًا في بدايات عام 2019 بتعاون الجيش مع إسرائيل تعاونًا هو الأوثق والأعمق في تاريخ العلاقات بينهما[26]. وقبل هذا الإعلان الرسمي، نشرت أكثر من صحيفة أميركية أخبارًا عن ذلك التعاون، أبرزها **نيويورك تايمز**، فطوال عامي 2016 و2017، نفّذت طائرات من دون طيار ومروحيات ومقاتلات إسرائيلية غارات جوية سرّية داخل مصر، وصلت إلى أكثر من 100 غارة، وفي الكثير من الأحيان إلى أكثر من مرة في الأسبوع، وبموافقة مصرية رسمية. كما نقلت الصحيفة عن مسؤولين أميركيين قولهم إن الحملة الجوية الإسرائيلية أدّت دورًا حاسمًا في تمكين الجيش المصري من استعادة موقعه في معركته مع مسلحي داعش[27].

وهذا الأمر (التمكين) في الحقيقة محل شك، فالجيش المصري لم يعلن إذ ذاك نصرًا على داعش، كما لم ينحسر تهديد التنظيم واقعيًا، أضف إلى ذلك حقيقة هدف إسرائيل من توغّلها في سيناء؛ إذ إن المسألة لم تقتصر على داعش، أو لم تكن هكذا في الأساس، بل كان الهدف حماس، الطرف الرئيس والأهم الذي يهدد أمن إسرائيل عبر سيناء، فعلى الرغم من حرص الجانبين الإسرائيلي والمصري على عدم الإفصاح عن التعاون بينهما في سيناء، فإن وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتينيتز، المقرب من نتنياهو، قد صرّح، في شباط/ فبراير 2016، بأن السيسي عندما أغرق الأنفاق بين غزة ومصر، "إنما فعل ذلك بناء على طلبنا وبسبب الضغوط التي مارسناها"[28]. وكشف تقرير إسرائيلي نُشر على موقع **والا** العبري، عن معلومات مخالفة لما صدر عن السيسي، جاء به أن التعاون بين الجيشين المصري والإسرائيلي في سيناء استهدف بشكل أساسي وقف تهريب الأسلحة إلى حماس وذراعها العسكرية "القسام"، وأن ما أعلنت عنه القاهرة من استهداف داعش مجرد ذريعة للتغطية على الهدف الحقيقي من العمل العسكري الإسرائيلي في سيناء. وأضاف التقرير أن رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، غادي آيزنكوت، بمجرد تولّيه مهماته في عام 2015، أعدّ مخططًا لضرب إرساليات السلاح إلى المقاومة في سيناء، اعتمد في تنفيذه على شن غارات مكثفة ضد تلك الإرساليات، فمكّن السماح المصري لسلاح الجو الإسرائيلي بالعمل في سيناء، وتدمير 15 ألف صاروخ متطور كانت في طريقها إلى مخازن حماس في القطاع، بحسب التقرير، الذي جاء فيه أيضًا أن جيش الاحتلال نفّذ مخططه هذا بناء على تعليمات سرّية صدرت عن المجلس الوزاري المصغر لشؤون الأمن الإسرائيلي، ألزمت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بعمل كل ما يلزم لردع حماس وتقليص قدرتها على تعزيز إمكانياتها العسكرية[29].

---

25 المرجع نفسه، ص 150 - 151.

26 قال ذلك في مقابلة تلفزيونية مع قناة *CBS*:
Scott Pelley, "Egypt's President El-Sisi Denies Ordering Massacre in Interview his Government Later Tried to Block," *CBS News*, 6/1/2019, accessed on 7/1/2024, at: https://cutt.us/4jGNZ

27 David D. Kirkpatrick, "Secret Alliance: Israel Carries Out Airstrikes in Egypt, With Cairo's O.K," *The New York Times*, 3/2/2018, accessed on 7/1/2024, at: https://bit.ly/48ojRju

28 تم تدارك الأمر، ونفت المتحدثة باسم الوزير كلامه بعد أيام، قائلة إنه "يُعطي انطباعًا خاطئًا بأن الحملة المصرية على الأنفاق جاءت بناء على طلب إسرائيلي، وهو أمر لا يعكس الحقيقة". ينظر: "وزير إسرائيلي: مصر أغرقت الأنفاق في غزة بطلب منا"، **دويتشه فيله**، 2016/2/7، شوهد في 2024/7/1، في:
https://cutt.us/8vYPH

29 "التعاون العسكري في سيناء يستهدف حماس"، **الراية**، 2019/1/8، شوهد في 2024/1/7، في: https://bit.ly/3RNpeS8

مع ذلك، يصعب القول إن أهداف الجيش المصري وتحركاته في سيناء كانت كليًا في خدمة مصالح إسرائيل، بل جمعت الطرفين مصالح مشتركة، فقد هدفت إسرائيل، في الأساس، إلى محاصرة حماس ومنع دخول الأسلحة إلى قطاع غزة، وهدفت مصر إلى القضاء على تنظيم داعش الذي من مصلحة إسرائيل أيضًا القضاء عليه.

ثالثًا: تعاون قَلِق وتقاطع مصالح

من المؤكد أن القاهرة وأجهزتها الأمنية كانت تعرف أن غزة مستورد للسلاح وليست مُصدّرًا له، وأن ما من عمل مشترك بين حماس وداعش ضد مصر، وأن وجود علاقة قوية بينهما، وكون غزة مصدر الإرهاب في سيناء والخطر الرئيس على أمن مصر، ما هو سوى ذريعة ويافطة رفعتها السلطة المصرية وجهازها الدعائي لتبرير سياستها تجاه غزة وحركة حماس، ولمقتضيات الحفاظ على شرعية "الحرب على الإرهاب" أيضًا. والأمر في الحقيقة لا يحتاج إلى معلومات استخبارية وأمنية رفيعة المستوى، فتنظيم داعش الذي أضحت له أقدام في سيناء منذ عام 2014 أعلن عن موقفه الرافض للتنظيمات والجماعات الإسلامية كلها التي تنخرط في العمل السياسي السلمي، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، بل اعتبرها، بعد ما حدث لها في عام 2013، نموذجًا لفشل المنخرطين في لعبة الديمقراطية الزائفة: "الإسلاموقراطيين" كما سمّاهم، الذين كَفّرهم واتخذ تجربتهم دليلًا على ضرورة نبذ السلمية ورفع السلاح لإقامة دولة الإسلام[30]. أي إن التناقضات رئيسة، وعلى المستويات كلها، وأولها الأيديولوجي. وبالنسبة إلى حماس التي يُصنّفها داعش بأنها "حركة مرتدّة"، فثمة خلايا وأشخاص تابعة للتنظيم نشطت في غزة، في عداء مع الحركة وتحدٍ لها، فشنّت حملة واسعة للقضاء عليهم في عام 2015. مع ذلك، اتُّهمت حماس بالتعاون مع التنظيم في سيناء، في حين كان المصدر الرئيس لذلك الاتهام، هو الجانب الإسرائيلي الذي أصدر تقارير عدة زعمت وجود ذلك التعاون بهدف تخفيف الضغط الذي تسببه التدابير العسكرية المصرية المتشددة لعزل غزة عن سيناء[31]. بيد أن ذلك لم يقدم عليه أي دليل، فضلًا عن أنه يتنافى مع مصالح حماس ويخالف صدامها التاريخي والراهن مع الجهاديين الذين يمثّلون تهديدًا حقيقيًا عليها، وعلى سلطتها في القطاع.

على الرغم من كل ما اتخذته السلطة المصرية من إجراءات في سيناء وضد حماس والأنفاق وغيرها، فإن التوتر في سيناء قد تصاعد وتدهور الوضع الأمني فيها على صعيد المعركة مع تنظيم داعش حتى وصل إلى ذروته في عام 2015، بل يمكن القول إن السياستين الأمنية والعسكرية أسهمتا في توتّر الموقف، فما كان من تلك السلطة إلّا مراجعة موقفها وسياستها تجاه حماس؛ إذ تقتضي مصلحتها، والأمن القومي المصري عمومًا، عدم تجاوز حماس تمامًا بوصفها مكوّنًا فلسطينيًا أساسيًا، والقوة التي تحكم غزة، وضرورة التعاون معها، خاصة على المستوى الأمني، فاضطرت إلى إخراجها من معركة تصفية حساباتها الداخلية، خاصة أنها قد انتصرت في تلك المعركة، وسحقت خصومها جميعًا، إخوانًا وغيرهم. وبناء عليه، بدأت مرحلة جديدة من العلاقات، اعتمدت على مراعاة المصالح المشتركة نسبيًا، مع قلق وارتياب كل طرف من جهة الآخر، ومع احتفاظ القاهرة أيضًا بأوراقها، ومراعاتها أسس العلاقة مع الطرف الثالث ومستواها في المعادلة: إسرائيل؛ وهو الأمر شديد التركيب، وحمل بعض التناقضات.

وسعت حماس لتقديم ما يمكنها فعله لتحسين العلاقة مع مصر؛ لأن الصدام معها بداهة في غير مصلحة الحركة وغزة. وبدأت تظهر بوادر ذلك التحسن في آذار/ مارس 2016، حينما زار وفد حمساوي رفيع القاهرة،

---

30 لا يتعارض ذلك مع إعلان التنظيم عن أن عملياته ضد الجيش المصري كانت انتقامًا لما فعلته السلطة العسكرية بالمسلمين من قتل وسجن وتنكيل. وهو في الأساس يتبنى حكمًا فقهيًا بتكفير جنود الأنظمة العربية الحاكمة، سواء جيش أم شرطة، ومن ثم قتالهم. وفي ما يخص موقفه من الإخوان المسلمين وطبيعة الصراع في مصر، يُنظر: نجلاء مكاوي [وآخرون]، **تنظيم الدولة: دراسة تحليلية في بنية الخطاب** (بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2016)، ص 185 - 186.

31 ينظر مثلًا: إيهود يعاري، "حماس وتنظيم الدولة الإسلامية: تزايد التعاون في سيناء"، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 2015/12/15، شوهد في 2024/1/7، في: https://cutt.us/X0YvZ

وأجرى مباحثات أمنية مع المخابرات العامة. وتجدر الإشارة هنا إلى نقطة مهمة وهي صورة حماس واتهامها بالإرهاب، سواء من جانب الجهاز الدعائي أم السلطات، فقد بقي ذلك حتى مع تحسن العلاقات، وتواصل لقاءات قادة الحركة برجال المخابرات المصرية، ما ينفي عن تلك الاتهامات الجدية من جهة، ومن جهة أخرى يجعلنا لا ننظر إلى اتهام حماس بالإرهاب وصورتها في الإعلام المصري بوصف ذلك معيارًا نقيس به طبيعة علاقات القاهرة بها. ومنذ ذلك الوقت فصاعدًا، كانت المخابرات العامة تستضيف الحمساويين وتجلس معهم حول طاولة مباحثات، ومع ذلك اتّهم وزير الداخلية المصري الحركة، في مؤتمر صحافي، بالضلوع في عملية اغتيال النائب العام، هشام بركات، بالتعاون مع عناصر من جماعة الإخوان[32].

توالت بعد ذلك زيارات وفود حماس السياسية والأمنية إلى مصر وإجراء جولات أخرى من المباحثات، لكن أبرز ما حدث خلال تلك الفترة هو ما يمكننا تسميته "إجراءات بناء الثقة" التي اتّخذتها حماس لتحسين العلاقات مع مصر وتأكيد حسن نيّاتها، وبالطبع كانت في الفضاء الجامع مصالح الطرفين، أي المنطقة الحدودية. ففي نيسان/ أبريل 2016، وبناء على طلب مصري، أقامت حماس 60 موقعًا ونقطة عسكرية على طول الحدود مع مصر لضبطها وضمان عدم حدوث أي اختراق، كما زادت عدد قواتها إلى 800، بدلًا من 200 رجل[33]. وضمن إطار عمليات التنسيق الأمني مع الجيش المصري، اعتقلت حماس في النصف الأول من عام 2017 ما يقرب من 200 شخص من السلفيين الجهاديين داخل غزة، اشتبهت في اتصالهم بتنظيم داعش[34]. وفي حزيران/ يونيو 2017 أعلنت وزارة الداخلية في غزة عن الشروع في إقامة منطقة عازلة، بعمق مئة متر على الحدود مع مصر. أما سياسيًا، فقد أصدرت حماس، في الأول من أيار/ مايو 2017، وثيقة سياسية جديدة[35]، كانت إعلانًا منها عن فك ارتباطها التنظيمي بجماعة الإخوان المسلمين؛ تبرّأت فيه حماس من التنظيم الأم، وهي التي عرّفت نفسها في نص وثيقة تأسيسها الأولى بأنها فرع للجماعة في فلسطين. ولئن كان ذلك "تقية سياسية" ومجرد خداع ظاهري وتغير تكتيكي وليس تحوّلًا استراتيجيًا، كما قرأه بعض المتابعين[36]، أو كما تكون الحقيقة، فإنها خطوة لها ثقل سياسي وأهمية في مسار العلاقات مع مصر.

أثبتت حماس لمصر، عمليًا، تراصفها معها في مواجهة عدو مشترك (الجماعات الإرهابية)، مع أن النظام الحاكم في مصر لا يَعدّ إسرائيل عدوًا. وبقي منسوب التعاون الأمني بينهما يتصاعد، وتوثّق خلال الحملة العسكرية الكبرى التي أطلقها الجيش المصري في 9 شباط/ فبراير 2018 تحت عنوان "العملية الشاملة للقوات المسلحة، سيناء 2018"، واعتزم بها مجابهة الإرهاب واقتلاع جذوره، حسبما أعلن[37]. حينها كان قادة حماس في القاهرة، وتعهدوا بالاستنفار على الحدود الغربية للقطاع مع سيناء، وإحكام إغلاقها، لقطع الطريق على تسلل إرهابيين إلى القطاع فرارًا من القصف المُركز، أو تلقيهم أي دعم من غزة[38]. في حين تمثلت أبرز تجليات التعاون في التنسيق الأمني والعملياتي الهندسي بين حماس ومصر لإقامة جدار عازل بالخرسانة المسلحة على الحدود مع غزة، الذي شرع الجيش المصري في بنائه في أواخر كانون الثاني/ يناير 2020.

---

32 صالح النعامي، "حول زيارة وفد حماس للقاهرة"، المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/3/21، شوهد في 2024/1/7، في: https://bit.ly/3tG1rM1

33 "حماس تعزز تدابيرها الأمنية على الحدود سعيًا لتحسين علاقاتها مع مصر"، **القدس العربي**، 2016/4/23، شوهد في 2024/1/7، في: https://bit.ly/3TLl5kl

34 ماجد مندور، "تحول سياسات مصر تجاه حماس"، **صدى** (مركز كارنيغي للشرق الأوسط)، 2021/7/26، شوهد في 2024/1/7، في: https://bit.ly/3RJbYho

35 "وثيقة المبادئ والسياسات العامة"، حركة المقاومة الإسلامية: حماس - فلسطين (أيار/ مايو 2017).

36 يُنظر: شيماء منير، "وثيقة حماس: تغير تكتيكي أم تحول استراتيجي؟"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2017/6/12، شوهد في 2024/1/7، في: https://2u.pw/otmITH9

37 ينظر بيانات القيادة العامة للقوات المسلحة بشأن العملية منذ انطلاقها وحتى 11 آذار/ مارس 2019، علمًا أن الجيش لم يعلن عن أي معلومات عن سير العملية ونتائجها بعد هذا التاريخ: "العملية الشاملة للقوات المسلحة سيناء (2018)"، الهيئة العامة للاستعلامات، 2022/4/19، شوهد في 2024/1/7، في: https://cutt.us/FMXyd

38 "صحيفة: حماس تتعهد لمصر بإحكام السيطرة على الحدود"، **دويشته فيله**، 2018/2/11، شوهد في 2024/1/7، في: https://cutt.us/9G6JN

بالإجمال، حاولت حماس دائمًا الموازنة بين مصالحها وخطّها المقاوم وعدم خسارة النظام المصري الذي تحكم مصالحه محددات متشابكة ومعقدة، ما جعلها قلقة دائمًا منه، وكذلك هو أيضًا. فماذا عنه وعن سياسته تجاه غزة إبان تلك الفترة؟

لم تكن السيطرة الأمنية على سيناء هي السبب الوحيد الذي دفع مصر إلى التعاون مع حماس، بل أيضًا حرصها على تدعيم موقعها بوصفها راعي خيار التسوية السلمية والوسيط، سواء بين حماس وفتح، أم بينها وبين الفصائل الفلسطينية، وبينها وبين إسرائيل، تلك التي توثقت علاقتها بمصر، كما أشرنا، وتصاعد دفؤها. وبناءً على ذلك فتح النظام المصري خطوط التواصل مع الفرقاء الفلسطينيين لضمان قدرته على التأثير في المعادلة الفلسطينية الداخلية، وكذلك التأثير في الفلسطينيين من أجل عدم تصعيدهم المواجهة مع إسرائيل، والتهدئة، ودفعهم إلى الانخراط في عملية التفاوض، الأمر الذي يعزّز دوره الإقليمي الضامن لعلاقته بأميركا وإسرائيل.

لم ترَ القاهرة العلاقة مع حماس سوى داخل هذا الإطار، وعلى الرغم من التحسّن، فإنها بقيت تتعامل معها وفق منظور أمني وعبر جهازها الأمني السيادي، المخابرات العامة المصرية. كما أنها تذكّر حماس دائمًا بقدرتها على الإملاء، ولذلك بقيت تُحكم قبضتها على أوراق الضغط التقليدية، وفي مقدمها التحكم في إغلاق معبر رفح وفتحه. وقد تعددت تمثلات ذلك، منها مثلًا عندما تصاعدت الأحداث المترافقة مع مسيرات العودة، استخدمت القاهرة معبر رفح بوصفه أداة للتحكم وضبط الأوضاع في غزة، فعملت على فتحه طوال شهر رمضان 2018، كي تضمن عدم انفجار الأوضاع، كما سمحت بوصول قافلة مساعدات طبية وغذائية إلى قطاع غزة، تضمّنت مستلزمات طبية لإمداد المستشفيات بالأدوية، ومواد غذائية لتوزيعها على المواطنين في القطاع. وفي الوقت ذاته، وعدت القاهرة، على لسان قيادة جهاز المخابرات المصرية، بمواصلة تقديم التسهيلات والإجراءات التي تساعد في تخفيف الأزمة الإنسانية في غزة، وذلك لإقناع الفصائل الفلسطينية بعدم تصعيد الأوضاع مع إسرائيل، وللحيلولة دون تطور مسيرات العودة إلى مواجهة مفتوحة؛ فقد مارست القاهرة ضغوطًا على حماس لوقف مسيرات العودة الكبرى، وعرضت في مقابل وقف المظاهرات ضمان فتح معبر رفح الحدودي[39].

استمر التعامل مع معبر رفح على هذا المنوال، بصرف القاهرة نظرها عن مدى تأثير ذلك في أهالي غزة، خاصة مع الاستمرار في تدمير الأنفاق ورش الغاز السام في بعضها[40]، فضلًا عن تسريع أعمال البناء في الجدار العازل بين غزة وسيناء، ما يعني تشديد الحصار. وبقي تبرير إغلاق المعبر المتكرر بأنه أمر يدخل في إطار "الأمن القومي المصري"، وهو اليافطة التي لم ينقطع رفعها. ففي آب/ أغسطس 2021، أغلقت مصر المعبر "إلى إشعار آخر"، تعبيرًا عن غضبها من المظاهرات التي نُفّذت على الحدود مع إسرائيل، احتجاجًا على استمرار الحصار، بعد ما طلبت مسبقًا من حركة حماس، الهدوء في مقابل إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه في السابق، خصوصًا فيما يتعلق بحركة البضائع عبر معبر كرم أبو سالم. وفيما بعد استأنفت مصر تشغيل المعبر ضمن آلية أمنية جديدة بالتوافق مع إسرائيل، تضمّنت تشديد الإجراءات الأمنية بهدف منع المواد التي من شأنها مساعدة حركة حماس في بناء قدراتها العسكرية والأمنية[41].

وعلى الرغم من التحسن التدريجي في العلاقات، وتواتر زيارات وفود حماس إلى القاهرة، بقيت الأخيرة تربط سياستها تجاه القطاع وحكامه بمدى تساوق الأخيرين مع التوجهات المصرية، في حين جاء تركيز مصر الأكبر

39 **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2018 - 2019**، تحرير محسن محمد صالح (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020)، ص 284.

40 "انتشال 3 فلسطينيين من نفق على الحدود مع مصر بعد استهدافهم بغاز سام"، **العربي الجديد**، 2021/9/3، شوهد في 2024/1/7، في: https://2u.pw/V2KUqvh

41 **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2020 - 2021**، تحرير محسن محمد صالح (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2022)، ص 292 - 293.

على ملف الوساطة تحديدًا، خاصة بعد جلوس جو بايدن (Joe Biden (2021 في البيت الأبيض؛ إذ أضحى دور الوسيط أكثر أهمية مع وجود الرئيس الأميركي الذي أبدى قبل توليه منصبه رفضًا للسيسي ونظامه بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، مهددًا: "لا مزيد من الشيكات الفارغة لدكتاتور ترامب المفضل"[42]، الأمر الذي أنذر بتوتر مقبل في علاقة النظام المصري بالولايات المتحدة، وقد حدث فعليًا في بداية ولاية بايدن، فلمدة أربعة شهور لم يتصل بالسيسي، وهو إهمال غير مسبوق لرئيس الدولة شديدة الأهمية الاستراتيجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

كثّف النظام المصري جهوده في ملف الوساطة، وقد جاءت فرصته الأكبر خلال معركة سيف القدس في أيار/ مايو 2021، التي بادرت المقاومة (كتائب القسام) بإطلاقها ردًا على انتهاكات الاحتلال للمسجد الأقصى، ومحاولات إخلاء حي الشيخ جراح في القدس من أهله، ونجحت مصر في التوسط لوقف إطلاق النار بشكل متبادل ومتزامن[43]؛ ما كان محل إشادة جو بايدن علنًا وتقديره لدور السيسي والمسؤولين المصريين، الذي وصفه بـ "الحاسم في هذه الدبلوماسية"[44]. وعقب ذلك توالى تواصلهما، ودبّ الدفء في أوصال العلاقات، ما عُدّ نجاحًا للسيسي في توظيف قدرته على الضغط على غزة لمصلحة نظامه، وتحديدًا لكسب رضا الولايات المتحدة عنه، عبر تأكيد حضوره بصفته "الوسيط" التقليدي، بكل ما يحمله هذا الدور من أهمية ومزايا للجانبين الإسرائيلي والأميركي.

تلك كانت أبعاد الصورة وتشابكاتها في ما قبل السابع من تشرين الأول/ أكتوبر بين مصر وغزة، ولم يدخل عليها جديد يُغيّر في المعادلة الحاكمة للسياسة المصرية تجاه غزة والمحددة إياها؛ حتى أتى الطوفان: "طوفان الأقصى"، فماذا عمّا بعده؟

رابعًا: مصر وغزة بعد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر

بإطلاق المقاومة الفلسطينية معركة "طوفان الأقصى" في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، شنّ الاحتلال الإسرائيلي العدوان على غزة، ونتج من ذلك وضع غير مسبوق في غزة، سواء من جهة مستوى العدوان الذي استهدف الإبادة الجماعية، أم من جهة مجابهته الباسلة من جانب الفلسطينيين؛ وبوجود هذه المعركة الاستثنائية في القطاع، ارتبكت الإدارة المصرية، وصعب عليها إدارة الملفات كلها المتعلقة بغزة وفق محدداتها المستقرة، وبحسب السلوك التقليدي المُعتمَد، فأضحت مهددة بفقد أوراق، وتحت ضغوط في ملفات بعينها، وغدت مشوّشة في التعامل مع أخرى، بيد أن الأهم عندها هو المحافظة على ثوابت سياسة مصر وأسسها تجاه غزة والقضية الفلسطينية عمومًا، وضمان مصالح النظام المصري الذي جاء "الطوفان" وهو على وشك طوفان داخلي محتمل نتيجة للأوضاع الاقتصادية، فتسبب الأول في تجنّب الثاني – كما يتصوّر النظام - وربما أجّله.

أضفى ذلك غموضًا على موقف الإدارة المصرية من الحرب على غزة، وكذلك سلوكها ووضعها في الترتيبات الإقليمية القادمة، لذلك حاولنا في ما سبق الاقتراب من التاريخ القريب والراهن، لأبعاد المشهد كلها، حتى يساعدنا ذلك في الفهم، ففي ضوئه، وما استجد بفعل الحرب، يمكننا تفكيك الموقف المصري إلى أربع نقاط: إدارة معبر رفح؛ ملف الوساطة؛ تهجير الغزّيين إلى سيناء؛ وأخيرًا ديناميات الداخل المصري، تأثره وتأثيره.

42 كتب ذلك في تغريدة له على **تويتر**، 2020/7/12، في: https://cutt.us/QNLtw

43 **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2020 - 2021**، ص 202.

44 "Remarks by President Biden on the Middle East," *The White House*, 20/5/2021, accessed on 7/1/2024, at: https://bit.ly/41VT77t

في ما يخص المعبر، فإدارة الجانب المصري منه قرار سيادي، أي المفترض خضوعه للسيادة المصرية الكاملة التي تحكمها اعتبارات الأمن القومي المصري، هذا، نظريًا، جزء من الواقع الذي حكمه اعتبار آخر هو العلاقة بين مصر وإسرائيل حتى ما قبل السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، فقد كانت الأخيرة تتحكم بشكل مباشر وغير مباشر في عملية إدارة المعبر، وفي الوقت نفسه وظّفته القاهرة في إدارة علاقتها بالسلطة في غزة كما عرضنا. أما بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر، وفرض إسرائيل حصارًا شاملًا على القطاع، فقد أضحى المعبر، بوصفه منفذ الفلسطينيين، تحت سيطرة إسرائيلية كاملة؛ أي إنها تتحكم في إغلاقه، وتقرر لمن يُفتح ولماذا ومتى. وقد استهدفت المنطقة العازلة بين البوابتين المصرية والفلسطينية للمعبر بالقصف مرات عدة؛ ما اضطر شاحنات المساعدات الإغاثية القادمة من قلب مصر إلى القطاع إلى العودة إلى سيناء، بل هدّدت إسرائيل بقصفها حال دخلت غزة، في حين لم تستطع القاهرة التفاهم مع الإسرائيليين لتأمين دخول المساعدات، وعندما زاد حرجها، خرجت تصريحات مسؤوليها لتُلقي باللوم على الجانب الإسرائيلي وما يضعه من عقبات وعراقيل في طريق فتح المعبر، فبدت إسرائيل صاحبة القرار، وتأكد ذلك بعد الاتفاق على دخول نسبة قليلة من المساعدات، تحت إشرافها وبإذنها؛ إذ تقوم بتفتيش المساعدات في معبر العوجة بين إسرائيل وسيناء، لتُحدّد ماذا يدخل إلى الغزّيين، وما الممنوع الذي تصادره، وعلى ذلك لم يدخل لهم سوى نقطة من بحر احتياجاتهم، وبقوا محاصرين، تحت القصف.

من الصعب تفهم أي مبرر للسلطة المصرية، خاصة ما سمّته التزامًا قانونيًا بالتعهدات الدولية، فليس لإسرائيل سلطة على معبر رفح الذي هو معبر فلسطيني – مصري. ويبدو لأي مراقب أن مصر، لو أعملت الواجب الإنساني والأخلاقي، ومعه حقوق السيادة وفرضت نفسها فاعلًا يمتلك مقوّمات التأثير، لرفضت الإملاءات الإسرائيلية والأميركية، وفتحت المعبر على نحو كامل ومباشر بما يسمح بتدفق المساعدات إلى غزة من دون شروط العدو وتدخّلات راعيه الأميركي؛ إذ في إمكانها أن تستخدم حقوقها السيادية على أرضها وتتصرف بصفتها طرفًا عربيًا مستقلًا يقوم بالحد الأدنى من الدعم لأشقاء محاصرين، يتعرّضون لحرب إبادة، وما من منفذ للحياة سوى بوابة الجارة الشقيقة. وهي بذلك لن تكون لدى الطرف الآخر الإسرائيلي والأميركي، سوى طرف قوي فاعل تصعب معاقبته أو خسارته، لكن الإدارة المصرية قررت عدم وضع ذلك الطرف في حرج أو مأزق، لأنها إن فعلت، سيُفك الحصار، أو يتهور العدو وينفّذ تهديده ويضرب المساعدات وهذا يوقعه في كارثة.

وبهذا فكّت الحرب مقبض السلطة المصرية عن "ورقة" معبر رفح لمصلحة إسرائيل، وتكاد أن تفعل ذلك أيضًا مع ورقة أخرى شديدة الأهمية لها وهي الوساطة التي دائمًا ما حرصت على احتكارها وتأثيرها لضمان نفوذها الإقليمي وتثبيت أهميتها للطرف الإسرائيلي الأميركي في معادلة الصراع بوصفها قوة السلام؛ إذ لأكثر من شهر على اندلاع الحرب، لم تحرز القاهرة أي نجاح في المفاوضات من أجل وقف التصعيد، بل زاد يومًا بعد الآخر، ومعه إيغال إسرائيل في جرائمها ضد أهل غزة، حتى عندما نظّمت "قمة القاهرة للسلام" بعد أسبوعين من بدء الحرب (21 تشرين الأول/ أكتوبر) وآلة الحرب الإسرائيلية تعمل بأقصى طاقتها، لم تخرج بشيء يذكر، ويكفي لفهم ذلك توقيت القمة، وعنوانها الفضفاض: "السلام".

بدا في الأيام التالية تراجع دور الوساطة المصري، في مقابل الحضور المؤثر لجهات إقليمية أخرى في مقدمتها قطر، وتأكد ذلك بإعلان الأخيرة في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر نجاح وساطتها المشتركة مع مصر بين إسرائيل وحماس في التوصل إلى هدنة إنسانية. وبعد الهدنة، واستئناف إسرائيل عدوانها على غزة، لم يخرج من القاهرة ما يشفُّ عن نتيجة جهودها التفاوضية، ليس في وقف العدوان، بل في أهمية ذلك لها، وهو احتفاظها بأهم ملفات حضورها الإقليمي، حتى وردت أنباء في 24 كانون الأول/ ديسمبر 2023 عن مبادرة مصرية، وهي مبادرة سياسية لوقف إطلاق النار بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية تتضمن ثلاث مراحل لإنهاء

الحرب على غزة[45]، ومن وقتها، لم تعلن المواقف الرسمية والنهائية منها من الأطراف كلها؛ لأن المبادرة أو الخطة المصرية نفسها عُدّلت أكثر من مرة، وسافرت إلى القاهرة وفود من الأطراف المعنية للتفاوض بشأنها. وحتى كتابة هذه السطور لم يُكشف بوضوح عن المسائل الخلافية في المبادرة[46]، لكن أهم ما تشف عنه أن مصر قررت التحرك لاستعادة ملف الوساطة إلى قبضتها والتقدم فيه والإمساك بخيوط غزة. وبغض النظر عن مصير تلك المبادرة أو غيرها، فإن نظام السيسي سيبذل ما في وسعه للاحتفاظ بدور الوسيط، ويبقى طرفًا رئيسًا في أي تسوية قادمة، على المديين القريب والبعيد، وهذا أمر حتمي يفرضه موقع مصر ومصالحها، لكننا نتحدث عن النظام ومصالحه وسلوكه.

وثمّة نقطة أخرى، وهي الأكثر غموضًا وإثارة للجدل، فهي المتعلقة بموقف مصر من "التهجير"، أي تهجير الغزّيين إلى سيناء حسبما تريد إسرائيل وأعلنت منذ بداية الحرب. فقد بدأ يتّضح أن ثمة ضغوطًا إسرائيلية وأميركية متزايدة على نظام السيسي لفتح سيناء أمام الغزّيين وتوطينهم فيها؛ ما رد عليه السيسي بالرفض المعلن مرارًا، حتى إنه أضحى محور خطابه عن حرب غزة، وله في ذلك غرض آخر يتعلق بالداخل المصري سنذكره لاحقًا. وعلى الرغم من تأكيد الرفض، فإن الموقف الحقيقي لنظام السيسي يبقى غير واضح ويكتنفه الالتباس والضبابية، ما أنتج قراءتين له، من حيث إمكانية تنفيذ ذلك الأمر، وحسابات النظام المصري، والطرف الضاغط عليه.

القراءة الأولى، تقول بعدم إمكانية قبول النظام المصري عملية التهجير القسري للغزّيين، ورفضه الصفقة المعروضة عليه بشأنها، التي - بحسب ما تسرّب بشأنها - تقوم على الدعم المالي لحل الأزمة الخانقة التي يمر بها النظام والبلاد، مثل تقديم حوافز مالية ضخمة، أو تصفير ديون مصر في مقابل الموافقة على خطة التهجير، وربما حل مشكلة سد النهضة. تستند هذه القراءة إلى معطيات عدة؛ **أولها** أن المسألة تتجاوز شخص السيسي ورغبته ورغبات من حوله، فثمة دولة ومؤسسات، على رأسها المؤسسة العسكرية، فهي لن توافق قطعًا، ولو لاعتبار واحد وهو تكلفة ذلك وخطورته؛ إذ ستتحول سيناء إلى قاعدة للمقاومة الفلسطينية، وهم آلاف من المقاتلين والقادرين على حمل السلاح، زد عليهم حاضنتهم الشعبية، ومن ثم ستكون ساحة لضرب إسرائيل من مصر؛ ما يجر الأخيرة إلى مواجهة عسكرية محتملة معها. هذا أمر كلفته الأمنية والعسكرية على الجيش كبيرة، وفي المجال المكاني الأخطر لديه، فضلًا عن التكلفة السياسية، وهي المعطى **الثاني** الذي تستند إليه هذه القراءة؛ فمجرد رغبة إسرائيل وأميركا في التهجير، لا تجعله قابلًا للتحقيق، ولا تضفي عليه العقلانية والرشاد. ففي حال حدوثه، لن تريح مصر إسرائيل من الغزيين وتُخلي لها القطاع، وينتهي الأمر ويستقر، بل ستتحول مصر – اضطراريًا - من قوة سلام إلى قوة في عمق الصراع، وهو ما يهدد السلام مع مصر الذي هو مكسب إسرائيل وأميركا الأكبر منذ توقيع "كامب ديفيد".

في الأيام الأخيرة حدث ما يدعم هذه القراءة، فبعد طرح المبادرة المصرية المذكورة التي في ذاتها تشير إلى أن ثمة محاولات حثيثة من الأجهزة المصرية لإنهاء الحرب، خرج نتنياهو، المأزوم والمتخبط سياسيًا وعسكريًا، بتصريح استفزازي لمصر، في 30 كانون الأول/ ديسمبر 2023، قال فيه: "محور فيلادلفيا[47]، أو بعبارة أدق نقطة التوقف الجنوبية (في غزة)، يجب أن يكون تحت سيطرتنا. يجب إغلاقه. من الواضح أن أي ترتيب آخر لن يضمن نزع السلاح

---

45 للتعرف إلى ما تضمّنته المبادرة في وقت الكشف عنها، يُنظر: "مبادرة مصرية من ثلاث مراحل لوقف الحرب في غزة"، **وكالة معًا الإخبارية**، 2023/12/24، شوهد في 2024/1/7، في: https://2u.pw/pdj8R8E

46 وردت أنباء كثيرة ومتناقضة عن المواقف من المبادرة والاختلاف حول تفاصيلها، فمثلًا في بداية طرحها نقلت **رويترز** عن مصدرين أمنيين مصريين لم تُسمهما، قولهما إن حماس وحركة الجهاد الإسلامي رفضتا اقتراحًا مصريًا بترك السيطرة على قطاع غزة، في مقابل وقف دائم لإطلاق النار. وقال المصدران إن حماس والجهاد، رفضتا تقديم أي تنازلات، عدا إطلاق سراح المزيد من الإسرائيليين المحتجزين في قطاع غزة، لكن حماس نفت رفضها المبادرة المصرية. ينظر:
Ahmed Mohamed Hassan & Nidal Al-Mughrabi, "Hamas, Islamic Jihad Reject Gaza Gov. Overhaul for Permanent Ceasefire, Egyptian Sources Say," *Reuters*, 25/12/2023, accessed on 7/1/2024, at: https://2u.pw/ADMZPJ2

47 محور فيلادلفيا، أو محور صلاح الدين، كما يُعرّف فلسطينيًا، هو شريط حدودي عازل، يبلغ طوله 14 كيلومترًا، يفصل بين غزة وسيناء، ويقع ضمن المنطقة "د" العازلة، بموجب اتفاقية السلام التي وقعتها مصر وإسرائيل في عام 1979، والتي تفرض قيودًا على نشر القوات على جانبي الحدود، وكانت إسرائيل تسيطر عليه حتى انسحابها من غزة في عام 2005.

الذي نسعى له"[48]. يعني هذا الكلام إعادة احتلال منطقة المحور وتهديد اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، وبدا معه أيضًا وجود خلاف ما بين الطرفين المصري والإسرائيلي، وأن إسرائيل تحاول جرّ مصر واستفزازها بالمناوشة العسكرية في تلك المنطقة الحساسة، وهذا واضح مع الانفلات الإسرائيلي منذ بداية الحرب، بطرح مسألة تهجير أهل غزة إلى سيناء، لكن سلوك الجيش المصري تحديدًا يشير إلى أنه رافض التهجير وحريص على عدم الاستجابة لاستفزازات الجانب الإسرائيلي، فقبل تصريح نتنياهو بنحو أسبوعين، كانت قوات الجيش قد انتهت من تعزيز السياج الحدودي الفاصل بين مصر وقطاع غزة بجدار خرساني وسواتر ترابية، فوضعت جدارًا جديدًا من الكتل الخرسانية بارتفاع نحو 8 إلى 10 أمتار على طول الشريط الحدودي بين مصر وغزة. كما فككت أبراج المراقبة المحاذية لمحور فيلادلفيا وإعادة بنائها غربًا داخل الأراضي المصرية[49]؛ ما يفهم منه أن المؤسسة العسكرية يهمها في الأساس الوقوف في وجه خطة تهجير أهل غزة، ولذلك تحرص على عدم الاشتباك مع إسرائيل على أي صعيد آخر، حتى لا تمنحها فرصة لتحقيق أهدافها. وبخلاف الجيش، فاستجابة النظام إلى انفلات إسرائيل الذي يهدد كل ما هو مستقر بينهما، يضر مصالحه ويُهدّد أمنه.

أما **القراءة الثانية،** فمعطياتها كلها تتعلق بنظام السيسي وسيناء، فالأخيرة وما جرى ويجري فيها، يثير كثيرًا من الشكوك حول نيّات النظام وخططه واتفاقاته. فالسؤال المطروح اليوم: لماذا أخلى النظام جزءًا كبيرًا من سيناء وفرّغه من أهله؟ كنّا قد أشرنا إلى تفاصيل إخلاء رفح وتهجير سكانها قسرًا منذ عام 2014، وأشرنا إلى مرسوم رئيس الحكومة في وقتها بعزل منطقة تمتد قرابة خمسة كيلومترات داخل شمال سيناء على طول الحدود مع غزة، تشمل معظم مدينة رفح. لكنْ ثمة قراران لرئيس الجمهورية على درجة عالية من الأهمية، **الأول** صدر في عام 2014، فقد خصص الرئيس خمسة كيلومترات من الأرض داخل مدينة رفح بوصفها منطقة حدودية "محظورة"، على طول الحدود مع قطاع غزة. وكان المبرر هو مواجهة تهديد الأنفاق و"الحرب على الإرهاب". لكن بعد سنوات، بعد أن أنهت السلطات المصرية إخلاء منطقة رفح العازلة التي بلغت مساحتها 79 كيلومترًا مربعًا، وتمتد بطول الحدود مع غزة، وبعد انحسار خطر تنظيم داعش وهدم الأنفاق، لماذا يصدر رئيس الجمهورية قرارًا يبتلع آلاف الأفدنة من أراضي سيناء ويُدخلها في مناطق الحدود المحظورة؟

أصدر السيسي في عام 2021 قرارًا جمهوريًا[50]، عدّل به قرار عام 2014 المذكور، ليضيف إلى المساحة المحددة فيه مساحة أخرى شاسعة إلى حد غير معقول، فقد نص على تحديد ما يناهز ثلاثة آلاف كيلومتر مربع من الأراضي في شمال شرق شبه جزيرة سيناء، بوصفها مناطق حدودية محظورة تخضع لقيود صارمة، أي لا يسمح للمدنيين بالوجود فيها إلّا بعد الحصول على تصريح كتابي من الجيش. والمساحة المحددة في القرار (2655 كيلومترًا مربعًا)، شملت الكثير من القرى والتجمعات السكنية ومدنًا رئيسة، تضم آلاف السكان، نحو 40 ألف مواطن؛ وهي: مدينة الشيخ زويد بالكامل، و11 قرية تابعة لها، و7 قرى جديدة تابعة لمنطقة رفح، ومناطق جنوب مدينة العريش، وأجزاء واسعة تابعة لمدينة الحسنة[51]. وصدر القرار ونُشر في **الجريدة الرسمية** من دون أي مناقشة مجتمعية أو إعلامية، أو تقديم أي تفسيرات له، وجرى التعتيم عليه.

وفي سياق ارتفاع وتيرة الحديث عن تهجير سكان غزة إلى سيناء، في 23 تشرين الأول/ أكتوبر، تجمّع المئات من أهالي سيناء المهجرين قسرًا (من قبيلتي الرميلات والسواركة) بالقرب من مدينة رفح، للمطالبة مرة أخرى بحقهم

---

48 "نتنياهو: محور فيلادلفيا بين غزة ومصر يجب أن يكون بيد إسرائيل"، **دويشته فيله**، 2023/12/31، شوهد في 2024/1/7، في: https://2u.pw/PWhqY4c

49 ينظر فيديو يظهر الانتهاء من تعزيز السياج الحدودي وتفكيك أبراج المراقبة نشرته مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، يُنظر: "مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان" إكس، 2023/12/16، شوهد في 2024/1/7، في: https://2u.pw/QN0bTfK

50 "قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 420 لسنة 2021 بشأن تعديل بعض أحكام قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 444 لسنة 2014 بتحديد المناطق المتاخمة لحدود جمهورية مصر العربية والقواعد المنظمة لها"، الصادر في 2023/9/23، **الجريدة الرسمية**، العدد 38 تابع (ب)، 2021/9/23.

51 ينظر فيديو يتضمن تحليلًا لصور الأقمار الصناعية، أجرته مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، يوضح تفصيلًا المنطقة المحددة في القرار:
"ماذا يعني قرار الرئيس السيسي رقم 420 لسنة 2021 بشأن إعادة ترسيم المناطق المتاخمة للحدود في سيناء؟"، مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، يوتيوب، 2021/10/30، شوهد في 2024/1/7، في: https://2u.pw/HcJQmeh

في العودة إلى أراضيهم، بعد انتهاء المهلة التي حدّدتها السلطات المصرية، حتى موعد أقصاه 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، حسبما أكد قائد الجيش الثاني الميداني خلال اجتماعه بشيوخ القبائل في آب/ أغسطس الماضي بعد اعتصام المهجرين والنازحين في وقتها. وقد واجهت قوات الجيش تجمّعهم بالقوة، فأطلقت عليهم الرصاص لتفريقهم[52]، واعتقلت العشرات، وتقرر إجراء قضية لـ 48 منهم؛ إذ عُرضوا على النيابة العسكرية التي وجّهت إليهم اتهامات بالتجمهر وعرض القوة والتخريب، وقررت المحكمة العسكرية استمرار حبسهم[53].

هذا هو الوضع في سيناء الذي يشي بأن ثمة مخططًا ما غامضًا وراء تلك الإجراءات كلها، خاصة أن السلطات المصرية لم تكلف نفسها عناء توضيحها. وعلى الرغم من أنه لا يعني بالضرورة أن النظام ينوي الموافقة على التهجير ويعدّ سيناء له، فإنه يُعزّز التشكيك في نيّات النظام وإمكانية موافقته على الصفقة المعروضة عليها لتصفية مسألة غزة، ما يدعم تلك القراءة التي لا تقوم على أمر سيناء فحسب، بل أيضًا عدم الثقة في النظام لجهة استعداده لتقديم أي تنازلات من أجل بقائه، وقد سبق وفعلها، والأولى به أن يقدمها الآن وهو يمر بمأزق شديد، لم يقصر في توظيف حرب غزة وما يجري لأهلها لتفاديه، وهذه هي نقطتنا الأخيرة.

كان للداخل المصري تأثيرٌ كبيرٌ في سياسة النظام تجاه غزة منذ عام 2013 كما عرضنا سابقًا، وباندلاع الحرب الحالية، تأثر ذلك الداخل وأثر بشكل كبير. فقبلها لم تغب عن أي مطّلع سخونة الشارع المصري إلى درجة الغليان، نتيجة تأزم الأوضاع الاقتصادية غير المسبوق، وكانت السلطة تجتهد لتدير دفة الاهتمام العام إلى الانتخابات الرئاسية القادمة - جرت في كانون الأول/ ديسمبر 2023 - التي لم يعرها عموم الناس اهتمامًا خاصًا، وبدا أنها إما ألّا تؤثر في الوضع، وإما تدفع إلى انفجار ما، وباندلاع الحرب تحوّل اهتمام الناس في مصر صوب غزة وأهلها وما يجري لهم، وفتحت لشحنات الغضب داخلهم قناة جديدة، أجاد النظام في فتحها لهم وتوظيفها، ظنًا منه أنها ستفرغ كل ما في النفوس حتى تهدأ تمامًا.

في البداية، حرص النظام وأجهزته الدعائية على النفخ في موضوع تهجير الغزّيين إلى سيناء، كان الغرض هو تقليص حالة التعاطف الشعبية الجارفة مع الغزّيين وتصويرهم بأنهم خطر على مصر، أي استخدامهم كفزاعة، ثم مع تصاعد الحديث عن التهجير واضطرار السيسي إلى الحديث المباشر عنه، استخدم الموضوع بوصفه خطرًا أيضًا، لكن من جهة إسرائيل التي تضغط على مصر لتنفيذه، وقدم الرئيس نفسه وقدّمته أجهزته الدعائية بوصفه صاحب قرار مستقل يقف في وجه إسرائيل وأميركا ليحمي الأمن القومي المصري ويمنع تصفية القضية الفلسطينية، هذه هي النغمة التي سادت في الخطابين الرسمي والإعلامي طوال الأيام الفائتة من الحرب.

على المستوى العملي، اعتقد النظام أنه إن سمح للناس بالنزول إلى الشوارع والميادين لمناصرة غزة، سيسهم ذلك في تنفيس غضبهم، واعتقد أنه تنفيس آمن، حتى إن الإعلام مهّد له ووضعه في إطار الاستجابة إلى نداء الرئيس برفض تهجير الفلسطينيين، وإلى تفويضه لحماية الأمن القومي المصري، وكأن الأخيرة تحتاج إلى تفويض، لكنه نظام أتى بشرعية التفويض، ولا يعرف سواها، المهم أن تعبئة الناس للتظاهر من أجل غزة تمت تحت رعاية النظام، لكن أتت الرياح بما لا يشتهيه.

كانت مخاطرة كبيرة من النظام أربكته نتائجها، ففي 20 تشرين الأول/ أكتوبر عقب صلاة الجمعة، خرج آلاف المصريين في الميادين والشوارع الرئيسة في القاهرة والمحافظات، في مواقع بديلة للتي حدّدتها

---

52 ينظر فيديو لقوات من الجيش المصري تطلق الرصاص على تجمع أهالي سيناء المهجرين لتفريقهم، يُنظر: "الجيش المصري يطلق الرصاص الحي لتفريق تجمع سلمي للمُهجرين المطالبين بالعودة إلى مناطقهم، وذلك بالقرب من قرية الوفاق غرب مدينة رفح، مساء اليوم الاثنين 23 أكتوبر 2023"، مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، إكس، شوهد في 2024/1/7، في: https://2u.pw/uCBqMOc

53 "قررت المحكمة العسكرية بالإسماعيلية استمرار حبس 19 من أبناء قبائل سيناء لمدة 30 يومًا على خلفية تظاهرات 'حق العودة'"، مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، 2023/11/9، شوهد في 2024/1/7، في: https://2u.pw/ZUjz2cT؛ "ارتفاع عدد المتهمين من أبناء قبائل سيناء لـ 48 متهمًا بعد مطالبتهم بحق العودة لمناطقهم برفح والشيخ زويد"، مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، 2023/11/28، في: https://2u.pw/RzNfsuc

السلطات، هتفوا لغزة وفلسطين، ثم اندفعت مسيرة من الجامع الأزهر ومسيرات أخرى باتجاه ميدان التحرير (رهاب السلطة في مصر) واقتحموه[54]، وفي وسط هتافاتهم لفلسطين، استردت حناجرهم هتافات ثورة كانون الثاني/ يناير: "عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية"؛ "إحنا شباب خمسة وعشرين مش هنسيبك يا فلسطين"؛ "حي حي صوت الثورة حي". في حين جاء الهتاف الرئيس ردًا على "التفويض": "دي مظاهرة بجد مش تفويض لحد"، "تفويض إيه يا عم.. فلسطين أهم".

قبضت السلطات على عدد من المتظاهرين، وأُغلق الشارع بعدها، بينما بقيت الحرب قائمة، واستمر النظام يوظفها دعائيًا لمصلحته، ولأنها طغت على كل شيء في مصر، فقد مرّت الانتخابات الرئاسية مرور الكرام، ما يظن النظام معه أن حرب غزة أنقذته، وثبّتت أقدامه، وليكن ما يكون في ما بعد، داخليًا وخارجيًا، بيد أن الغضب مخزون، ورصيده يتفاقم يومًا بعد الآخر.

خاتمة

بعد قراءتنا موقف مصر من الحرب على غزة في ضوء الاقتراب من كل ما سبق السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، يمكننا القول إن ثمة اعتبارات ومحددات مركبة حكمت وتحكم السياسة المصرية تجاه فلسطين عمومًا، وغزة خصوصًا، التي هي المجال الفلسطيني الأكثر تأثرًا بتلك السياسة وتأثيرًا فيها، حيث الحدود المشتركة الجامعة بينها وبين بوابة مصر الشرقية. تداخل تلك الاعتبارات وتشابكها بين ما هو خارجي وداخلي، يجعل مواقف النظام المصري وقراراته تبدو متناقضة وكثيرًا ما يلفّها الالتباس والغموض، لكن قراءة المشهد بأبعاده كلها تسهم في استيضاحه، خاصة الوقوف على ما هو ثابت في السياسة المصرية وما هو متغير.

منذ السبعينيات، تحكم مواقف النظام المصري تجاه القضية الفلسطينية اتفاقيات "كامب ديفيد" والتزامه بها والخيارات المستندة إليها كلها، وأهمها ربط السياسة الخارجية بمواقف الولايات المتحدة ومصالحها والشراكة الإقليمية مع إسرائيل، وبالنسبة إلى الطرف الإسرائيلي - الأميركي، فمصر هي قوة السلام المهمة والحليف الاستراتيجي. وعلى تلك الأسس الثابتة تقرأ السياسة المصرية تجاه فلسطين عمومًا، ومنها غزة التي يضيف جوارها مع مصر اعتبارات أخرى، حددت سياسة مصر تجاهها، أهمها الأمن القومي المصري، وإمساك مصر، عبر غزة، بأوراق قوة تضمن حضورها في الملف الفلسطيني، وهي الوساطة بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل، والحدود التي تربط مصر بغزة. اختلف أداء النظام المصري في كيفية استخدام أوراق غزة، لكنه في الأحوال كلها ارتبط بعلاقة مصر مع إسرائيل، فمن ناحية حرص النظام المصري على علاقاته مع الولايات المتحدة وإسرائيل بوصفه شريكًا إقليميًا مهمًا وأحد ركائز السلام، وفي الوقت نفسه حرص على حضوره في المعادلة الفلسطينية لتعزيز دوره الإقليمي وتأثيره في المنطقة، زد على ذلك مهمة الحفاظ على الأمن المصري التي تشترك فيها مؤسسات الدولة العسكرية والسيادية، ومن ثم لها دور مهم وتأثير في قرارات النظام.

تلك التعقيدات والتشابكات تجلّت في موقف النظام الحالي من حرب غزة الأخيرة، خاصة أنه قبلها مرت علاقته بغزة بتحوّلات وانعطافات، ووسمها التناقض، أضف إلى ذلك أنه أقام علاقات مع إسرائيل هي الأوثق في تاريخ "مصر كامب ديفيد". انعكس ذلك في الاختلاف حول قراءة مواقفه وتحليل سلوكه منذ اندلاع الحرب، وكذلك موقعه في التسويات الإقليمية القادمة، لكن المؤكد أنه النظام المصري الأكثر حرصًا على العلاقة مع أميركا وإسرائيل، وكشفت حرب غزة أنه يمر بحالة ضعف شديد لجهة تأثيره ونفوذه الإقليمي مع إفلات أوراق كثيرة من بين يديه، الأمر المرتبط بأنه يمر بأزمة خانقة وغير مسبوقة داخليًا، تجعل حسابته معقدة، وكثيرًا منها يشوبه الارتباك، والأهم أنها ستحكم مواقفه وموقعه في ما هو قادم، بل مصيره كله.

54 "لحظة دخول المتظاهرين ميدان التحرير في مصر لدعم فلسطين"، الجزيرة، يوتيوب، 2023/10/20، شوهد في 2024/1/7، في: https://bit.ly/48lWRlb

المراجع

العربية

اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني عشر من 1970/7/1 إلى 1970/12/31. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1971.

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014 - 2015. تحرير محسن صالح. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016.

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2018 - 2019. تحرير محسن صالح. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020.

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2020 - 2021. تحرير محسن صالح. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2022.

بشارة، عزمي. **ثورة مصر: الجزء الثاني: من الثورة إلى الانقلاب**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

ـــــــــــ **صفقة ترامب – نتنياهو: الطريق إلى النص، ومنه إلى الإجابة عن سؤال ما العمل؟** الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.

الكتري، يونس. **حلقة مفقودة من كفاح الشعب الفلسطيني: الكتيبة 141 فدائيون**. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1987.

مكاوي، نجلاء [وآخرون]. **تنظيم الدولة: دراسة تحليلية في بنية الخطاب**. بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2016.

مندور، ماجد. "تحول سياسات مصر تجاه حماس". **صدى** (مركز كارنيغي للشرق الأوسط)، 2021/7/26. في: https://bit.ly/3RJbYho

منير، شيماء. "وثيقة حماس: تغير تكتيكي أم تحول استراتيجي؟". مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. 2017/6/12. في: https://2u.pw/otmITH9

هيومن رايتس ووتش. "ابحثوا عن وطن آخر ... عمليات الإخلاء القسرية في رفح المصرية". 2015/9/22. في: https://2u.pw/iQtigXb

ـــــــــــ "اللي خايف على عمره يسيبنا" ... انتهاكات قوات الأمن المصرية ومسلحي داعش في شمال سيناء". 2019/5/28. في: https://bit.ly/3TXSQ1I

ياسين، عبد القادر. **الحركة الوطنية الفلسطينية في القرن العشرين**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2022.